مواقف الرئيس

إضاءة على أبرز مواقف وأراء
فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان
مستخلصة من خطاباته ومداخلاته بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٤

اعداد الدكتور طوني ميشال عيسى

مـواقــف الرئيـــس

إضـــــاءة على أبـــــرز مـــــواقـــــف وآراء
فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمـان
مستخلصة من خطاباته ومداخلاته بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٤

اعـــداد الدكتـــور طونـــي ميشـــال عيســـى

- لبنان الدور والرسالة
- النظام السياسي للدولة
- الممارسة الديموقراطية
- الحياد والتحييد عن الصراعات
- الإصلاح المنشود
- التنمية والاقتصاد
- الشباب والاغتراب
- الجيش وإمرة السلاح
- الصراع مع العدو
- التحوّلات في العالم العربي
- الأقليّات ومسيحيّو الشرق
- شؤون دولية

فهرس المواضيع

لبنان الدور والرسالة ٧

في دور لبنان ورسالته ٨

في الوطن النموذج ٩

في التنوّع الطائفي ٩

في المواطنة ١٠

في الحفاظ على الأرض ١١

النظام السياسي للدولة ١٢

في وثيقة الوفاق الوطني ١٣

في دور القيادات السياسية وقادة الرأي ١٣

في دور المسيحيّين في لبنان ١٥

في مواصفات رئيس الجمهورية القوي ١٥

الممارسة الديموقراطية ١٧

في تطوير الممارسة الديموقراطية ١٨

في الديموقراطية التوافقية أو الميثاقية ١٩

في احترام الاستحقاقات الدستورية وواجب المحاسبة ٢٠

الحياد والتحييد عن الصراعات ٢٢

في تنازع الهويّة والوطنية الناقصة ٢٣

في حياد لبنان عن صراعات المحاور الاقليمية ٢٤

في «إعلان بعبدا» ٢٥

الإصلاح المنشود ٢٧

في الإصلاح السياسي ٢٨

في التعديلات الدستورية ٢٨

في الإصلاح الانتخابي ٢٩

في قانون الانتخاب ٣٠

في الإصلاح الإداري ٣١

في عمل المؤسّسات الرسمية ٣٢

التنمية والاقتصاد ٣٤

في التنمية المواطنية المستدامة ٣٥

في اللامركزية الادارية ٣٦

في الإصلاح الاقتصادي ٣٧

في النظام المالي والمصرفي ٣٨

في استغلال ثروة النفط والغاز ٣٩

الشباب والاغتراب ٤١

في دور الشباب ٤٢

في واجب الدولة تجاه الشباب ٤٣

في الاغتراب ٤٤

الجيش وإمرة السلاح ٤٦

في دور الجيش والقوى المسلّحة ٤٧

في خيار الدولة التي يحميها الجيش ٤٧

في تحييد الجيش عن الصراعات السياسية ٤٨

في ازدواجية السيادة وإمرة السلاح ٤٩

الصراع مع العدو ٥٠

في الصراع العربي الإسرائيلي ٥١

في الصراع اللبناني مع إسرائيل ٥٢

في المقاومة والاستراتيجية الدفاعية ٥٣

التحوّلات في العالم العربي ٥٥

في طبيعة التحوّلات الجارية ٥٦

في الأزمة السورية ٥٧

في أزمة اللاجئين من سوريا ٥٨

في التحوّلات لمصلحة لبنان ٥٩

الأقليّات ومسيحيّو الشرق ٦١

في القلق على مسيحيي المشرق وبلاد النيل ٦٢

في مستقبل المسيحيين في الشرق ٦٣

في مفهوم العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين ٦٤

في النموذج اللبناني للعيش المشترك بين الأقليات ٦٥

شؤون دولية ٦٦

في دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن ٦٧

في الديبلوماسية الوقائية ٦٨

في مواجهة التطرف والتعصّب والإرهاب ٦٨

في علاقة العرب بالعالم ٦٩

في إصلاح النظام الاقتصادي العالمي ٧٠

في الموقف من القضايا الكبرى التي تُقلق الإنسانية ٧٠

مقدمة

«مواقف الرئيس» هو عمل توثيقي مرتكز بشكل كامل على الخطابات التي ألقاها فخامة الرئيس العماد ميشال سليمان على مدى السنوات الست من عهده منذ خطاب القسم وعددها ٢٧٨ (لغاية نهاية نيسان ٢٠١٤). إنّ المنهجية المعتمدة قضت بمراجعة شاملة لمضمون هذه الخطابات، ومن ثم القيام بعملية تبويب وفهرسة لها ضمن قائمة عناوين مختارة، بحيث تعكس أبرز مواقف وآراء فخامة الرئيس من المسائل والقضايا الأساسية المطروحة، ومن الأحداث الداخلية والخارجية التي ترافقت مع عهده الرئاسي.

اعتمد في صياغة المضمون أسلوب التقريب والمقابلة في ما بين جميع الخطابات، وتتبع مضمون المواقف والآراء الواردة فيها، الثابتة منها والمتكرّرة، وتلك التي عرفت تبدلاً أو تطوّراً تبعاً لتبدّل أو تطوّر الظروف أو المعطيات المحيطة بها. وبالتالي، فإنّ المضمون مأخوذ بشكل حرفي من الخطابات، ولم يجرِ عليه أي تصرّف أو تعديل أو إضافة، بل استخراج للمواقف والآراء، وصهرها بتأنٍّ، ثم إسقاطها ضمن قائمة العناوين التي تمّ اختيارها في عملية التبويب والفهرسة، دون المس بالصياغة الأصلية.

لبنان الدور والرسالة

في دور لبنان ورسالته
في الوطن النموذج
في التنوّع الطائفي
في المواطنة
في الحفاظ على الأرض

في دور لبنان ورسالته

إنّ لبنان، البلد المتجذّر في الشرق، وطن الرسالة وموئل حضاريّ يختزن طاقات إنسانيّة وثقافيّة واقتصاديّة تتجاوز مساحته، وقد ميّزته تعدّديته الفذّة وأسبغت عليه خصوصيّته، فغدا نموذجاً فريداً يلعب دوراً فاعلاً في محيطه العربي وفي المجتمع الدولي كمثال حيّ لتعايش الثقافات. إنه أرض حضارة قديمة وعريقة نقل شعبها منذ آلاف السنين من شواطئه الحرف والكلمة إلى العالم فاتحاً بذلك لغة الحوار وسيلة للتخاطب بين الشعوب وواضعاً المدماك الأول للعولمة التي تجتاح عالمنا اليوم. ورسالته إلى العالم الخارجي، بأنّ وحده التفاعل المستمرّ مع الثقافات يؤسّس لإبداعات وفهم أكثر للآخر، وبأنّ لبنان عازم وقادر دوماً على تعزيز الروح الميثاقيّة بين أبنائه، والتي تجعل منه، على صغر مساحته، بلداً، يحمل في قلب هذا الشرق وعلى ضفاف المتوسّط، رسالة حريّة وعيش مشترك وانفتاح.

فلبنان الذي خبر تعاقب حضارات العالم، وعلى أرضه التقى الشرق والغرب معاً، هو جدير ليكون مقرّاً لحوار الثقافات والحضارات والأديان، ولربط جسور التواصل والتكامل بين الشرق والغرب انطلاقاً من ميزاته الفريدة، وتنوّعه الغني، وتجربته المتجذّرة في التوفيق بين الوحدة والتعدد، والمعاصرة والأصالة، وخصوصية الانتماء والمواطنة. هكذا كان لبنان، وهكذا يجب أن يبقى دائماً بلد الرسالة وفق ما قال الحبر الأعظم يوحنا بولس الثاني، وبلد التلاقي كما قال عنه البابا بينيدكتوس السادس عشر. وعلينا أن نضرب المثل ونعطي القدوة في حماية التنوّع الثقافي والانفتاح على العالم، ونؤكّد أنّ لبنان، والعيش المشترك فيه، يشكّلان حاجة ورسالة ومثالاً ونموذجاً فريداً في العالم، مستندين في ذلك إلى إيماننا العميق بدورنا الإنساني والعالمي، وسعينا كي تنشأ في العالم حضارة فريدة شبيهة بالحضارة اللبنانية المشعّة في العالم.

واللبنانيون الذين ينتمون إلى حضارة عريقة تميّزت منذ آلاف السنين بابتداع العناصر المتقدمة الأولى للأبجديّة التي شكّلت وتشكّل أداة التواصل بين جميع طبقات البشر، من كل الأجناس والألوان والتوجهات، مما جعلها اللبنة الأولى في بناء العولمة التي تعيش البشرية في كنفها اليوم، سيتمكّنون بما يمتلكونه من قدرات وعزم من الاضطلاع بما يقع على عاتقهم من مسؤوليّة لإعادة الوهج إلى رسالة بلادهم كمساحة حريّة وعيش مشترك، وتثبيت كيانهم في الشرق في إطار دولة اعتمدت الديموقراطيّة منذ نشأتها، وحرصت منذ الاستقلال على احترام التنوّع من ضمن الوحدة وصون الحريّات الشخصيّة والعامة. وهم سيستمرّون، من طريق الحوار، في العمل على تطوير نظامهم السياسي، وتحسين ممارستهم الديموقراطيّة.

في الوطن النموذج

لقد أثبت لبنان الصامد أنّه ليس خطأً تاريخيّاً أو إضافةً جغرافيّة. اليوم، وفيما يهدّد شبح الانقسام دولاً كانت تبدو أقوى وأكبر من لبنان، يثبت هذا الوطن أنّه أثبت وأقوى من معظم الجوار الذي نتمنّى له العودة إلى الأصالة والوحدة والسلام. فصور وُجدت قبل روما بألفي سنة وطرابلس تدين باسمها اليوناني للسكان الفينيقيين الذين كانوا أيضاً في صيدا وصور وجبيل وآرواد. والكيان اللبناني المكرّس في أوّل أيلول سنة ١٩٢٠ كان أوّل كيانٍ في الشرق العربي باستثناء مصر في المقلب الآخر. ودستوره المعلن سنة ١٩٢٦، هو أقدم دستور مستمر في المنطقة من دون انقطاع رغم فترات التعليق البسيطة زمن الانتداب. لبنان هذا استمرّ منذ ٩٣ عاماً واحداً في حدوده المنصوص عنها في الدستور والمعترف بها دوليّاً.

لبنان بقي رغم كل ما حصل من أصوليّات وموجات، دولةً تحترم حريّة الاعتقاد المطلقة، وتؤدّي فروض الإجلال للّه تعالى، وتكفل حريّة إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها. فلم يكن لبنان ولن يكون دولةً دينية أو أوتوقراطيّة أو دكتاتوريّة ماديّة أو طائفيّة، بل دولةً مدنيّة مؤمنة، تصون الحريّات الشخصيّة والعامة في حمى القانون، دولة تؤمن بالقيم الإنسانية المعاصرة. لبنان كان وسيبقى بلد المكوّنات الطائفيّة المتشاركة، لا بلد الأكثريات الساحقة والأقليات المسحوقة. لبنان الذي كان نشازاً عن محيطه في الحريّة والليبرالية السياسية والاقتصادية، صمد حتى أصبح نموذجاً تقاتل الشعوب المنتفضة لاستنساخ تجربته في الحريّة والديموقراطية رغم شوائبها العديدة. لبنان حافظ في كل المراحل الصعبة على ديموقراطيّته التمثيليّة منذ بدء تطبيقها اعتباراً من العام ١٨٦٤. وقد أثبتت المحن والتجارب أنّ لبنان هو بلد يجب أن تحميه التقاليد من العنف كما كتب ميشال شيحا. فلبنان إذاً يُحكم بالحكمة لا بالقوّة وبكسر الموازين الدقيقة.

في التنوّع الطائفي

إنّ التنوّع الطائفي هو مكوّن حضارة لبنانية مميّزة، وخير للبنان إذا أحسنّا استعماله، وإذا أفسدنا العمل يصبح نقمة. فالطائفية البغيضة شرّ يريدها لنا أعداءنا. والعدوّ يريد أن يثبت أنّ التعدّد لا يبني دولاً، إلّا أننا نريد أن نتحدّى ونبرهن العكس. فنحن طوائف عدّة، وبإمكاننا بناء وطن وممارسة الديموقراطيّة وإصلاح النظام. وأنّ رسالة

التلاقي بين اللبنانيّين على تعدّد معتقداتهم الدينيّة، من خلال التفاعل بين الأديان والمذاهب، تؤهّلهم للقيام برسالة حضاريّة في الشرق والغرب.

إنّ التنوّع الطائفي موجود في معظم دول العالم. لكن ميزة الدستور اللبناني أنه يكرّس دوراً فاعلاً للطوائف في الحياة السياسية تتشارك في السلطة على قاعدة ميثاقية وتوافقية حصّنها اتفاق الطائف. لذلك، ينبغي أن نحافظ على دورها الفاعل هذا، ليس من منطلقها الطائفي، بل من منطلق قيمها وحضاراتها، ليبقى لبنان القائم على التنوّع ملاذاً آمناً لحوار الأديان، وبلد إبداع وإشعاع ثقافي. والتحدّي الذي يجب أن نرفعه على الدوام، هو أن نثبت أنّ طوائف متعدّدة يمكنها أن تشترك معاً في صلب نظام سياسي وديموقراطي، وليس فقط أن تعيش في ظل نظام ديموقراطي لا مجال لها أو لبعضها للمشاركة فيه.

إنّ لبنان لم يبنَ على قاعدة العدد ولا على مبدأ الدين، وإنما على أسس الوفاق والتوازن والمناصفة ضمن صيغة العيش المشترك. وإذا نادينا بالوفاق الوطني، فإنّ ذلك لا يعني ولا يمكن أن يعني توافقاً على أخطاء أو خطايا باسم الوفاق. فلا لبنان المسيحي هو ضمان للمسيحيين ولا لبنان المسلم هو ضمان للمسلمين؛ وحده لبنان، دولة القانون والمؤسسات، لبنان العيش المشترك، الحر، السيّد على كامل ترابه الوطني بجيشه اللبناني فقط، هو الضمان الوحيد لجميع اللبنانيين. نعم للعيش الإنساني والسياسي المشترك على قاعدة الثوابت والقيم، لكن لا للتعايش بين دويلات ومنعزلات اجتماعيّة وطائفيّة تنمو على هامش الدولة وعلى حساب وحدتها.

في المواطنة

إنّ المواطنة الصحيحة هي في أن يعي كلّ لبناني جوهر انتمائه لبلد غنيٍّ بتنوّعهِ وراسخٍ في انتمائه العربي ومتفاعِل مع ثقافاتِ العالم، وفي أن يلتزم في تفكيره وأدائه وتعاملِه مع الآخر مستلزمات الوفاق والوحدة الوطنيّة وروح الاعتدال، ومنطق الولاء المطلق للوطن، والمحافظة على تمايز لبنان ورسالته وفرادته، كبلد عيش مشترك وحوار وإخاء، وجعل لبنان فسحة لقاء وانفتاح وتنوّع وتفاعل مع ثقافات العالم، وتجنّب مواجهة الصعاب التي إمتَحَنتْ إرادة اللبنانيين بالعيشِ معاً في وطنٍ واحد ولم تنل منها.

إن مجرّد إطلاق تسمية دولة الطوائف على بلدنا، حيث الانتماء الضيّق والملتبس إلى دولة يحدَّد فيها دور الفرد وحقوقه من خلال إنتمائه الطائفي، يفقد المواطنة الكثير من قيمها الصحيحة، كما يفقد الدولة نفسها الأسس المستقبلية السليمة لبنائها وازدهارها وتنميتها، على أرضيّة حديثة وثابتة. من هذا المنظار، وللوصول إلى الدولة المدنية الجامعة، دولة المواطنة، تغدو التربية الأساسية التي يجب أن ننشئ أجيالنا عليها، هي تعزيز روح المواطنة الحقيقية في نفوسهم، من ضمن الروح الميثاقية، ليغدو انتماؤهم الطائفي مصدر غنى وإثراء لدولتهم، بدل أن يتحوَّل ساحة لتوليد الإشكاليات والتقوقع.

في الحفاظ على الأرض

إنّ التاريخ ليس سوى قصة العلاقة الأزلية بين الجغرافيا والديموغرافيا. إنها جدلية الإنسان والأرض. فلا أحد يأتي من اللامكان، أو يقيم معلّقاً بين فناء وفضاء. فالأرض هي العنصر الأساس، لتجسيد الانتماء وإشهار الهوية. إنّ الأرض والشعب والقيم المشتركة، هي الثلاثية الذهبية الدائمة للوطن، واللازمة لربط ماضيه بمستقبله. فالاحتفاظ بالأرض والحفاظ عليها واجب مقدّس، لتأكيد الوطن الواحد والنهائي لجميع أبنائه، أرضاً وشعباً ومؤسّسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور، والمعترف بها دوليّاً. وهذا لا يتعارض مع الحق في التنقّل والإقامة، لا بل يحول دون التجزئة والتقسيم والتوطين، وفق الفقرة «ط» من مقدمة الدستور. أما وحدة القيم، فضمانها وحدة القانون، وعدم الاستنساب في تطبيقه، وفق الظرف والمكان، والحاجة السياسية أو الطائفية أو المناطقية، وفي حماية المؤسّسات الشرعية، التي لا شريك لها، في القرار والتنفيذ سياسياً وعسكرياً.

إنّ الأرض، هي أرث وطني جماعي، تضمّ رفات الآباء والأجداد، وهي أشبه بوديعة ثمينة، ينبغي المحافظة عليها وحمايتها، وإعادة اكتشافها واستثمارها. أرض لبنان، كانت وستظل، وبالرغم من كل الحروب والأزمات، أرض العيش الحر المشترك. لذلك ينبغي الحفاظ عليها، لتبقى الرسالة ويبقى الحوار بين الجماعات والأديان. إنّ المستقبل ليس معطى حتمياً قائماً بذاته، بل هو ما نصنعه بإرادتنا. فلنستمرّ معاً في نقش الأحلام على حجارة الواقع الصعب، علّنا نلمح قراءة أمل قريب، في جبين الحاضر العابس.

النظام السياسي للدولة

في وثيقة الوفاق الوطني
في دور القيادات السياسية وقادة الرأي
في دور المسيحيّين في لبنان
في مواصفات رئيس الجمهورية القوي

في وثيقة الوفاق الوطني

إنّ استقرار الدول وهناء شعوبها، يتوقّف إلى حدٍّ كبير، على طبيعة العقد الاجتماعي، الذي قد تعتمده المكوّنات المختلفة، لهذه الشعوب، ويتوقّف كذلك، على مدى توصّلهم إلى فهم مشترك لمفردات هذا العقد ومصطلحاته، حتى إذا ما تمّ ذلك، أمكن القول، إنّ هذا التوافق فعليّ وقائم، لأنّه مبنيّ على الحوار والمعرفة، أيّ على الحقيقة، وهو تالياً ملزم بامتياز للأفراد والمجموعات، ويؤسّس لممارسة ديموقراطيّة سليمة، ولانتظام في عمل المؤسسات. هذه المعادلة، تصلح في أيّ مجتمع من المجتمعات، كما تنطبق على لبنان الذي، ومنذ إنشائه كدولة مستقلّة عام ١٩٤٣، توافق أبناؤه على ميثاق وطنيّ جامع يكرّس أسس العيش المشترك والوفاق الوطني، وأعادت وثيقة الوفاق الوطني تكريسه عام ١٩٩١، وأكّد عليه تكراراً اتفاق الدوحة عام ٢٠٠٨، وكذلك «إعلان بعبدا» في العام ٢٠١٢.

تتضمّن وثيقة الوفاق الوطني المبادئ المرشدة للعمل الوطني، والثوابت التي اتفق عليها اللبنانيّون في الطائف، حيث لا اختلاف حول الهوية، ولا تنازع حول نهائية الوطن، ولا شرعية لأي سلطة تناقض صيغة العيش المشترك، ولا مساومة في رفض أي شكل من أشكال توطين اللاجئين الفلسطينيين، ولا حياد في القضايا العربية والقومية، وإن العدوّ واحد. إن وثيقة الوفاق الوطني، صنو الدستور، هي العقد الاجتماعي بين اللبنانيين، والعنصر المكوّن للهوية اللبنانية، لأنها تنبع من إرادة وطنية جامعة، وترسّخ الروح الميثاقيّة والتوافقيّة في مقاربتها للمواضيع الوطنيّة الكبرى، وتدعو إلى استقامة عمل المؤسسات، بما يحفظ السلم الأهلي، وتوفّر سبل المعالجة الناجعة للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لذلك، فإنه يجب المضي قدماً في التحاور حول كيفيّة استكمال تطبيق جميع بنودها، بهدف تحصين قدراتنا الوطنيّة، والتمسّك بثوابتنا، وبوحدتنا الوطنيّة، وبالمؤسسات الشرعيّة الضامنة.

في دور القيادات السياسية وقادة الرأي

إنّ التوافق هو السبيل المتاح إلى الحياة الكريمة، والبدائل الأخرى المتبقّية، بخلاف التوافق، تدعو إلى القلق الشديد والخوف على المستقبل. لهذا السبب، فإنّ القيادات السياسية وقادة الرأي في لبنان، مدعوّة للارتقاء إلى مستوى المسؤولية الوطنية

الحقيقية تجاه بلدهم وشعبهم، وتغليب مصلحة لبنان العليا على أيّ مصلحة فئويّة، والاحتكام إلى الشرعيّة والمؤسّسات الدستوريّة، إذا ما طرأ من خلافات، أيّاً كانت هذه الخلافات، وتحت أيّ ظرف كان، بما يضمن عدم الخروج على عقد الشراكة الوطنيّة، حتى لو تطلّب ذلك تقديم تضحيات وتنازلات.

فالأولوية هي في حلّ الخلافات بالحوار والنقاش، وفي إبعاد الخلافات والصراعات على الأرض، ومنع انعكاسها خلافات مذهبية وطائفية، خصوصاً أنّ التجربة أثبتت أنّ العنف الداخلي لم يولّد سوى العنف والخسارة لجميع الأطراف، وأنّ الحلّ الوحيد جاء دوماً عن طريق الحوار، والتوافق، ونهج الاعتدال، والمشاركة في تحمّل المسؤوليّة، بالطرق الأمثل، بعيداً عن التعطيل أو الاستئثار أو الاستقواء، وعدم الاكتفاء بتقاسم الحصص أو التنازع عليها، بل الانتقال من منطق السلطة إلى منطق الدولة. فلبنان مبنيّ على القيم والأخلاق وسيادة السلام والمحبة، وأنّ الساسة فيه يجب أن يكونوا أبناء هذه القيم ورسل السلام والعيش المشترك.

إنّ التصدي لهذه الأخطار هو مسؤولية جماعية تنطلق من التسليم بسيادة حكم القانون وإحترام الدستور، فعلى القادة السياسيين تأمين الحد الأدنى من الإتفاق على بناء البيت الوطني الواحد والجامع والإيمان بمؤسسات الدولة والحفاظ على ديمومتها، لأنّ العمل المؤسساتي هو الضمان الدائم لسير عجلة الدولة في كل الظروف، فإذا كانت السياسة تتبدل وتتغير وفق المصالح، فإنّ المؤسسات تبقى ثابتة ومثابرة على تأمين احتياجات المواطنين وإدارة شؤونهم من دون أن تتأثر بالخلافات السياسية ولا بالتعثّر السياسي أو الفراغ في المؤسسات الدستورية.

إنّ بناء «مجتمع الاستقلال»، على ما ذهب إليه وطالب به الرئيس الراحل اللواء فؤاد شهاب، يرتكز على بناء مجتمع المعرفة والثقافة، والفكر المستنير والعدالة، والحوار المبني على الحقيقة، والحريّة وحقوق الإنسان، ذلك أنّه يصعب بناء الدولة، إذا لم نسعَ بصورة موازية، لبناء قدرات الإنسان الثقافيّة والفكريّة والخلقيّة. فاستقرار لبنان، قاعدته عقد وطني واجتماعي حرّ، يؤمّن الشراكة السياسيّة والمصالح المشتركة، ويفتح الأزمات لتطوير اتفاق الطائف، لا بل تحصينه ضمن آليّاته، نحو دولة مدنيّة حديثة. إنّ التطوير والتأقلم مع مستلزمات الحداثة من داخل المؤسسات، أجدى وأرقى وأصحّ، من التغيير من خارج الشرعيّة الدستوريّة، ومن خارج منطق الحوار والتوافق، الذي بني

عليه الكيان اللبناني. وهذا التوافق يجب ألّا يكون سبيلاً إلى المحاصصة، واقتسام عائدات الدولة وخيرات الوطن. فضلاً عن أنّ شخصنة الاستحقاقات وتطييف المؤسسات يؤدّيان إلى فقدان شرعيّتها الوطنيّة الجامعة، وإلى اجتياح قوى الأمر الواقع أطر الدولة وحدودها.

في دور المسيحيّين في لبنان

إنّ الطوائف المسيحيّة التي كان لها الدور الأساس في قيام لبنان الكبير عام ١٩٢٠، وبعدها دولة الاستقلال، إذ تسعى، بصورة مشروعة، للمحافظة على موقعها ومكانتها، فإنّ الأولويّة عندها يجب أن تبقى للمحافظة على لبنان الصيغة والكيان، الذي يقوم على مبدأ العيش المشترك جنباً إلى جنب، وتجذير مجموعة المبادئ، والثوابت والأهداف، والقيم المشتركة التي يقوم عليها لبنان، في نفوس اللبنانيين، من خلال المحافظة على لبنان، كنموذج ناجح للحوار والتفاعل والتكامل، ولمشاركة جميع الطوائف في السلطة وفي تحمّل المسؤوليّات.

إنّ دور المسيحيّين في لبنان، لا يجب أن يرتبط بمنطق الحماية الذاتيّة أو الخارجيّة، أو بمقدرتهم على تجميع عناصر القوّة الماديّة، أو السعي للتقوقع والانعزال؛ بل في نجاحهم في الانضواء ضمن حركات وأنظمة منبثقة من الفكر المستنير، في كنف دولة عادلة وحاضنة، ضامنة للحريّات العامة، وساعية للخير العام على قاعدة المواطنة. كما يتوجّب عليهم بالذات، في هذا الظرف المتأزّم الذي تشهده المنطقة العربية، التوفيق بين مختلف الطوائف والمذاهب، وتعزيز القواسم المشتركة في ما بينها، وعدم الدخول في سياسة المحاور، أو في أيّ جهد هادف لتغليب فريق على فريق آخر.

في مواصفات رئيس الجمهورية القوي

إنّ الحرص على توسيع قاعدة الحكم بتجديد الطبقة السياسية بالانتخاب وفقاً لقانون حديث يساهم بصحة التمثيل، لا يوازيه إلّا الحرص على تطبيق الدستور والقوانين المرعية، لاسيّما التمسّك بمبدأ التداول الدوري والسلمي للسلطة، وهو ما ميّزنا طوال عقود عن غيرنا من الدول، في هذا الشرق المضطرب، وضمان عدم الوقوع في إغراءات التمديد أو فخ الفراغ في المؤسسات على مستوياتها كافةً، وخصوصاً في موقع رئاسة

الدولة، رمز الوطن الواحد، والسقف الضابط للسياسة الخارجية وللمؤسسات الأمنية والقضائية والعسكرية والإدارية، والمساحة العازلة بقوة الدستور، بين مختلف الفئات والجماعات المتخاصمة والمتباعدة. إنّ الحديث عن التوافق والتوافقيّة، يدفعنا إلى استحضار الحديث السائد راهناً، حيال مواصفات الرئيس العتيد الذي يريده الشعب رئيساً كبيراً بحجم لبنان، وقوياً بقوة الإرادة الوطنية الجامعة، وبقوة الدستور، وبقوة حكمته وشجاعته وتجرّده، وبانتمائه إلى خط سياسي لبناني مكتمل الولاء للبنان.

لقد أظهرت التجربة التاريخيّة، أنّ الوطن المحكوم بالموازين الدقيقة لا يحتمل الخيارات القصوى، على مستوى الرجال والعقائد والمؤسسات، ويتطلّب الاعتدال والشجاعة والحكمة، على كافة مستويات الحكم والمسؤوليّة. وبقطع النظر عن الجدل القائم، أنّ أيّ رئيس مؤتمن على الدستور وعلى واجب المحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه، يحتاج بالاضافة إلى إعلاء النبرة والصوت وسقف المطالب، إلى توفير مستلزمات النجاح لرؤيته السياسيّة، خصوصاً من خلال ضمان الأداة التنفيذيّة اللازمة، وتوضيح الصلاحيّات المنوطة برئيس الجمهوريّة، بالتماهي مع سلطة تنفيذيّة متجانسة وفاعلة، وسلطة تشريعيّة مراقبة وضابطة للإيقاعات. من هذه المبادئ، يستمد رئيس لبنان قوّته، وليس من طائفته أو حزبه، وليس من الشارع أو تحالفات الخارج، أو عبر تركيز همّه وجهوده، على قطف نجاح سياسة شعبوية لمصلحته الشخصية. إنّ الناس لا تعرف التاريخ الذي تصنعه، إلّا بعد أن يصير تاريخاً، ولا بدّ لهذا التاريخ من أن يسجّل الحروب والمآسي التي ينجح الحاكم في تلافيها، لا فقط تلك التي يتسبّب بإشعالها.

الممارسة الديموقراطية

في تطوير الممارسة الديموقراطية
في الديموقراطية التوافقية أو الميثاقية
في احترام الاستحقاقات الدستورية وواجب المحاسبة

في تطوير الممارسة الديموقراطية

إنّ فكرة الديموقراطية تنمو وترتقي بالتلاؤم مع المجتمعات المختلفة وظروفها، وهي لا تزال تشغل حيّزاً واسعاً في مجالات الفكر السياسي والاجتماعي. ولقد ثبُت بالفعل، أنّ الديموقراطية المستندة إلى مبدأ الأكثرية العددية وحدها لا تحلّ التطلعات الانسانية. وقد بيّنت الممارسة، أنّ الأقلية في النظام الأكثري هي غير قادرة على محاسبة الأكثرية التي تلغي أو تحتكر تمثيل الأقلية. وهذا يفيد بأنّ سوء استعمال الديموقراطيّة، هو كغيابها، ويساوي في نتائجه السلبيّة ما تتسبّب به الأنظمة غير الديموقراطيّة من ظلم وإحباط.

وقد بيّنت التجارب أنّ الدول القائمة على التعدديّة والتنوّع الطائفي أو المذهبي أو الإثني، وفي غياب الفكر القومي الجامع، انساق بعضها نحو الدكتاتوريّة للحفاظ على وحدتها واستقرارها، وهذه أنظمة باتت على تراجع وانكفاء. واستقرّ خيار البعض الآخر، وفقاً لما قضت به خصوصيّته وظروفه التاريخيّة، على نظام الفيدرالية؛ بينما انزلقت مجموعة دول أخرى، نحو التقسيم، أو إلى أتون حروب أهليّة عبثيّة معدومة الأفق.

لقد غدت المدن الكبرى حول العالم، تجمعات بشرية متعددة الثقافات والحضارات، وهذا التنوع يتمدّد بسرعة إلى مناطق أوسع على مساحة الكرة الأرضية، فضلاً عن تلك المجتمعات التي عرفت التنوّع منذ نشأتها، مثل لبنان. ولا بدّ تالياً من قيام ديموقراطية جديدة، تتناسب مع هذا التنوّع والعولمة، اللذين أصبحا حقيقة قائمة وواقعاً ملموساً، وتسمح بإشراك كافة المكوّنات في الحياة السياسيّة، وفي إدارة الشأن العام، بالنظر إلى قدراتها الحضارية، وليس نظراً لحجمها العددي. لذلك، فإنّ الممارسة الديموقراطية بحاجة إلى تحديث وتطوير، يجعل منها أكثر تمثيلاً وعدالةً، وأكثر إنسانية. ديموقراطية تتناسب مع مقتضيات العولمة والانفتاح، الناتج عن حجم التطور العلمي، الذي شهدته وسائل التواصل، وعن سهولة انتقال الأشخاص واندماجهم في مجتمعات جديدة، مغايرة لتلك التي نشأوا وتعلّموا فيها.

إنّ هذه الديموقراطية الجديدة تعزّز فكرة المواطنة والتنوّع من ضمن الوحدة، وصولاً إلى الدولة المدنية، الضامنة لحقوق المواطنين من دون تمايز أو تفضيل، ومن دون أن تكون نسخة

واحدة جامدة تنسحب على كافة المجتمعات. وفي عالم اليوم، أصبح العديد من الدول يدير مبدأ «التنوّع من ضمن الوحدة»، كمقاربة تتوافق مع المعادلات الجديدة، التي فرضها عالم الاتصالات وسهولة التواصل والانتقال. وهذه المقاربة، يعزّزها اعتماد مبدأ النسبيّة في القوانين الانتخابيّة، كما تعزّزها اللامركزيّة الإداريّة، لما تساهم بتحقيقه من تنمية مناطقيّة متوازنة ومستدامة. كذلك، فإنّ التنوع ضمن الوحدة يحول دون ذوبان الدول الصغيرة في دنيا العولمة، كما يجنّبها في الوقت نفسه التقوقع والإنعزال.

في الديموقراطية التوافقية أو الميثاقية

إنّ لبنان ملتزم بميثاق وطني وبنظام يقوم على التعدديّة والحوار والبحث عن التوافق العام، وعلى احترام الدولة من خلال قوانينها لخصائص كل ثقافة، إضافةً إلى تمازجها مع سائر الثقافات، ملتزماً حريّة الفرد ومعتقده، وموفّراً لكلّ جماعة من مكوّنات الوطن كامل حقوقها. وبالتالي فإنّ البديل عن الديموقراطية العددية، هو تطبيق مفهوم الديموقراطية التوافقية، أو الميثاقية، التي تعني العيش المشترك، وتمثيل الطوائف دون تكريس الطائفيّة، وذلك باعتماد معايير الالتزام الوطني وليس الطائفي، والسعي الدائم للتوافق على القرارات الأساسيّة الآيلة إلى الحفاظ على الدولة وأركانها وسيادتها وأسسها ومصيرها.

لقد اختار اللبنانيون الديموقراطيّة الميثاقيّة عام ١٩٤٣، في إطار جمهوريّة ديموقراطيّة برلمانيّة تعتبر الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستوريّة، وعادوا وأكدوا عليها في وثيقة الوفاق الوطني في العام ١٩٨٩ بعد عقود من التقاتل والاحتراب، منوّهين بأن لا شرعيّة لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك. وبالتالي، يكون الدستور اللبناني قد نسج شبكة أمان سياسيّة عبر إرساء ديموقراطيّة لا يسعها إلاّ أن تكون تشاركية نصّ عليها في نصّه وروحه، وأبرزها إشراك الجميع في إدارة الشأن السياسي. وأيضاً عمد إلى توزيع الصلاحيّات والمسؤوليّات وفقاً للروح الميثاقيّة ذاتها. إنّ الديموقراطية التوافقية أو الميثاقية، قادرة على حماية لبنان من مخاطر كيانيّة مختلفة وجمّة. لذلك، فإنّ الحكمة والواقعيّة السياسيّة تقتضي، في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخنا، المضيّ قدماً، في تطبيق كامل بنود اتفاق الطائف، بالشكل المنطقي والمتكامل والسليم، وصولاً وفق خطة مرحليّة، إلى الدولة المدنيّة، دولة المواطنة التي يحلم بها كلّ متحفّز إلى الإصلاح والحداثة والتقدّم.

في احترام الاستحقاقات الدستورية وواجب المحاسبة

ليس غريباً على لبنان العريق في ديموقراطيّته، الذي تميّز بفاعلية مؤسساته منذ فجر الإستقلال، أن يبقى قادراً على الحياة بالرغم من قساوة الظروف التي مرّت على لبنان في تاريخه الحديث. فعلينا أن نكون أوفياء لديموقراطيتنا، من خلال احترام الإستحقاقات الدستورية ومبدأ التداول الدوري والسلمي للسلطة، وإجراء الإنتخابات النيابية في موعدها على قاعدة المناصفة ومشاركة الطوائف كلها في إدارة الشأن العام، ليس لتجديد الطبقة السياسيّة وإعادة تحديد أحجام القوى وأوزانها واتجاهاتها فحسب، بل للاستفتاء حول الخيارات الكبرى التي تحتاج إلى مراجعة بفعل التحوّلات العاصفة في المنطقة. إذ لم يعد مألوفاً ولا مقبولاً أن يصادر أحد قرار الشعوب والارادة الوطنية الجامعة باسم الظروف الاستثنائيّة، فهذه الظروف نفسها تفرض اعتماد الديموقراطية سبيلاً للتغيير والتطوير وليس سبيلاً للتشريع لمنع تداول السلطة، وضماناً للحؤول دون إحداث فراغ وأزمات يستخدمها الأقوى للهيمنة وحسم خياراته في الشارع.

فالديموقراطيّة بأبسط دلالاتها اعتراف بالآخر المختلف. وانطلاقاً من هنا، ليس مفهوماً استعمال حقّ النقض المتبادل بين المكوّنات اللبنانيّة في المواضيع الجوهريّة والمواضيع الخاصة بالإدارة العامة للبلاد على السواء، وممارسة لعبة المقاطعة والشروط والإلغاء والإقصاء المتبادل في المؤسسات الدستورية والقانونية والادارية، والأهم في الأنظمة الديموقراطية هو قبول النتائج، فعندما يجرى أي انتخاب يجب القبول بنتائجه، وكذلك الأمر إذا ما وضعنا معايير معيّنة فعلينا أن نقبل بها لا أن نسير بها إذا ما أعطتنا نتائج لمصلحتنا، ونتنكّر لها في حال العكس. لذلك، ومن أجل حماية المؤسسات من التحلّل والتلاشي، ومنع النظام الديموقراطي من التآكل والتقهقر، وتحصيناً للجيش والأمن والاقتصاد، فإنّه على كل فرد من أفراد الشعب مسؤولية القيام بنقد ذاتي لخياره في اختيار ممثليه في البرلمان وأن نسأل أنفسنا مَن انتخبنا:

فهل أحسنّا الخيار بانتخاب الذي ساهم في رفع شأن لبنان؟ وهل مَن انتخبنا ساهم باستقرار البلد وتحييده عن الأزمات الخارجية، أم كان رهينة قرارات

الخارج ومصالحه؟ هل اخترنا من عمل على تحييد لبنان عن أزمات الخارج، أم الذي جعل منه ساحة، وساهم بإقحامه في صراعات المحاور؟ هل اخترنا مَن سعى لتعزيز ثقة المجتمع الدولي بدولة لبنان أو الذي أفسد علاقاته الدولية والإقليمية والعربية؟ هل اخترنا مَن حافظ على سمعة الوطن وصورته في الخارج مساهماً بجذب المغتربين والمستثمرين والسياح، أم الذي ظهّر وجه لبنان دولةً للفساد والخطف وتجّار المخدّرات وقطع الطرقات ومرتعاً للإرهابيين والتكفيريين؟ هل اخترنا ممثّلين يعملون على التقريب بين اللبنانيين وتفعيل المؤسسات الرسمية والأهلية، أم مَن تقصّد تأجيج التوتر المذهبي واتّخذ من المحاصصة واستغلال إدارات الدولة مجالاً لتوسيع نفوذه ومصالحه الخاصة على حساب المصلحة العامة؟ (...). إنّ ورقة الإقتراع في الانتخابات، يجب أن تكون جردة الحساب الضرورية لإبراء الذمة أو تكوين مضبطة اتهام. فمن دون محاسبة لا إصلاح ولا مصلحين بل مصالح عابرة للخلافات ولكلّ العهود.

الحياد والتحييد عن الصراعات

في تنازع الهويّة والوطنية الناقصة
في حياد لبنان عن صراعات المحاور الاقليمية
في «إعلان بعبدا»

في تنازع الهويّة والوطنيّة الناقصة

إنّ مشكلة الهويّة التي رافقت سنوات التأسيس للدولة، وأدّت إلى نزاعات وصراعات استدرجت تدخّلات خارجيّة، لم تكن سوى نتيجة التعثّر، لا بل الإخفاق في إنجاز بناء الوطنيّة اللبنانيّة، وتحديد موقع لبنان في المحاور الإقليميّة والدوليّة: فبين تحصّن البعض داخل الكيانيّة اللبنانيّة الصافية وتمسّكهم بفرضها على الشريك الآخر، وبين استنهاض البعض الآخر لعروبة حادّة عابرة للحدود؛ تشابكت مطالب الشراكة الطائفيّة والسياسيّة، بمقتضيات السيادة الوطنيّة وعناصرها، فانقلبت الانتفاضات والأزمات الداخليّة، إلى أزمات إقليميّة ودوليّة، كما في الأعوام ١٩٤٩ و١٩٥٨و١٩٦٩ وكلّ ما تلى سنة ١٩٧٥. لذلك، فإنّ صحوة الهويّات الدينيّة والمذهبيّة، المهيمنة راهناً، على حساب الهويّة اللبنانيّة والعروبة والدولة الوطنيّة في آن، هي وصفة جاهزة لحروب أهليّة دائمة. إنّ الوهم بتخطّي الوطنيّات والكيانات، وإلغاء الحدود في سبيل جهاد أُممي، أو نصرة طائفيّة، أو تورّط في نزاع خارجيّ، حماية لقضيّة أو لسلاح، لا يُسقط الدولة فحسب، بل يحطّم إمكان تكوين الهويّة الوطنيّة الجامعة، ويؤدّي إلى زوال الدولة والوطن معاً.

إنّ جوهر الاستقلال يفرض التخلّي عن الرهانات المتناقضة على الأوضاع الخارجيّة، وعن أيّ منطق استقواء أو غلبة يتناقض مع روح الميثاق الوطني؛ فالرهان لا يجوز على حساب الوطن ومنعته، فهو مساحة عيشنا الحرّ والمنزل الجامع، والتاريخ لن يرحم المجازفين والمخالفين. وتستدعي الضرورة، كما يفرض الواجب على جميع الأفرقاء في الظروف الدقيقة، الإقدام على الحوار بقلب منفتح وبصدق، عوض البحث عن الذرائع والحجج لتعطيل الحوار أو تقييده بشروط مسبقة، أو التشكيك بأهليّة ووطنيّة المتحاورين أو أن نتكبّر على بعضنا البعض، ونحتكر الشعارات الجيدة لنا ونتهم الآخر بالشعارات السيئة والوطنية الناقصة، في مقابل ولاءٍ أعمى وتزمّت وطني وانعزالٍ واحتكارٍ للهويّة اللبنانية. ليس كذلك يعيش الأبناء والشركاء في الوطن الواحد. ولنعلم أنّ حسنة ما يوفّره النظام الميثاقي من مشاركة تحتّم على كلّ مكوّن من مكوّنات المجتمع أن يلعب دوراً في رفع التشنّجات الفئويّة إذا ما حصلت، وأن تعمل كلّ فئة على تقريب وجهات النظر وتحقيق المصالحة والتفاهم بين فئة وأخرى إذا ما وجدتا نفسيهما على طريقٍ نزاع.

في حياد لبنان عن صراعات المحاور الإقليمية

يقودنا تنازع الهويّة، والصراع على السلطة، والموقع الإقليمي، إلى عبرة أكدتها تجارب العهود السابقة، وعنوانها، حياد لبنان الإيجابي عن المحاور، وبكلام أدقّ، تحييده عن الصراعات، والتي تُرجمت في انحياز لبنان إلى العرب إذا اتفقوا، والحياد بينهم إذا اختلفوا، وجسّدها ميثاق عام ١٩٤٣، الذي أكّد ضرورة إبعاد لبنان، عن منطق الأحلاف. فكلّما حاد اللبنانيون عن الحياد والتحييد، وانجرفوا في لعبة المحاور، تعرّض الوفاق والميثاق للاغتيال، وانفجرت البراكين الكامنة، كما في الأعوام ١٩٥٧ و١٩٥٨، ١٩٦٩ و١٩٧٥، ١٩٨٢ و١٩٨٣، والسلسلة الطويلة من المحطّات الصعبة، منذ العام ٢٠٠٤ وحتى اليوم.

لذلك، لا يجوز تحت ذريعة أيّة قضية داخلية، تشريع الأبواب لتدخلات أطراف خارجية، أو تأسيس مشاريع خارجية، أو رهن مصالح لبنان العليا بالمشيئة الإقليميّة أو بالإملاءات والمصالح الخارجيّة. ولا يمكن أن تقوم دولة الاستقلال، إذا ما قرّرت أطراف أو جماعات لبنانيّة بعينها، الاستقلال عن منطق الدولة، أو إذا ما ارتضت الخروج عن التوافق الوطني، بدوافع شتّى، منها التعاطف أو الارتهان، باتخاذ قرارات تسمح بتخطّي الحدود والانخراط في نزاع مسلّح على أرض دولة شقيقة، وتعريض الوحدة الوطنيّة والسلم الأهلي لخطر الانزلاق نحو منحدرات الفتنة. فالقاعدة الذهبيّة تبقى، في اعتماد سياسة خارجيّة، تعكس الثوابت الوفاقيّة الداخليّة، متجنّبين في ذلك، الاهتزازات الناتجة من التغيير في موازين القوى، والنفاذ دائماً من الفجوة، بين الأحكام الدستوريّة والتوازنات الظرفيّة المتبدّلة، والسعي تالياً لتغيير المعادلة داخل النظام.

إنّ الابتعاد عن الخيارات القصوى والرهانات القاتلة، حكمة في الحكم وقيادة المصير. فلا مقاومة إسرائيل يعزّزها تفاقم التوتّر الأهلي، ولا السيادة والكرامة والاستقلال تتحقّق إذا ما سمحنا باستيراد أزمات وقدرات من خارج الحدود. فالأخطار ليست ضيفاً يزور لبنان ويرحل. إنّها ظلّ مقيم يكمن ثمّ يستيقظ. وقدرنا أن نصارع الأخطار بالشجاعة والحكمة وبالأناة والحزم، وأن نعزّز دوماً مكوّنات مناعتنا وقدرتنا. عندها يرتسم الحدّ الفاصل بين الأمن والفوضى، وبناء الدولة وسقوطها، بين الموقّت والدائم، وبين العيش المشترك والحرب الأهليّة الباردة.

لقد دفعنا عشرات السنين ثمن ديموقراطيتنا هجرة اقتصاد وأمن ودمار. علينا ألّا ندفع ثمن ديموقراطية غيرنا، بل بالعكس يجب أن نكون المثال للجميع. يتقاتلون في بعض الدول لإجراء إنتخابات من أجل الديموقراطية وحتى انتخابات بلدية. فلماذا نتقاتل، هل لكي نخسر ديموقراطيتنا، هذه الديموقراطية الميثاقية التي أصبحت مثالاً للعالم؟ فالخطر الأكبر ليس في حفر الخنادق، بل في رفع الجدران بين اللبنانيين. فلا مبرّر للاقتتال وللفتنة وليس هناك مطالب عند أيّ فئة أو طائفة في لبنان في إسقاط نظام أو تغيير دستور، لذلك إفتعال المشاكل ليس حقيقة شأناً لبنانياً. فهل نريد أن نربط مصير لبنان بالتوترات والمزيد من القوى الاقليمية؟ هل نريد أن نضع لبنان مجدداً في مهب الريح وبحالة المراوحة، أم نريد تغليب مصلحته ونستقل عن المحاور والصراعات ونستعمل الحكمة الوطنية والذكاء اللبناني لتطبيق مندرجات «إعلان بعبدا»، ونعود إلى الحوار بأسرع وقت ممكن دون التنكّر لما أقرّته هيئة الحوار على طاولة الحوار سابقاً؟

في «إعلان بعبدا»

إنّ «إعلان بعبدا» الذي أقرّته هيئة الحوار الوطني بتاريخ ١١ حزيران ٢٠١٢ بما تضمّنه وبلوره من ثوابت وتوجهات، هو بمثابة خريطة طريق فعليّة، يقضي بتحييد لبنان عن الصراعات الإقليمية وسياسة المحاور، وتجنيبه التداعيات السلبيّة الممكنة للأزمات الإقليميّة وللعنف القائم من حولنا، ومساعدته في العبور إلى شاطئ الأمان، بعيداً من لعبة الأمم، وقد وقعنا في شركها طويلاً، ودفعنا أثمانها الباهظة، قتلاً وتشريداً وبؤساً. وحريّ بنا اليوم أن نكون أكبر من هذه اللعبة المدمّرة، لا أصغر منها، إذا أردنا المحافظة على ذواتنا واستقلالنا وتلافي الوقوع في شركها من جديد. يتضمّن «إعلان بعبدا» الذي أُقرّ بالتوافق وبإجماع أعضاء هيئة الحوار الوطني ١٧ بنداً لها معانٍ حوارية توفيقية تتناول، الحوار، والاستقرار، والمؤسسات، والقانون، والجيش، والقضاء، والاقتصاد، والإعلام، والخطاب السياسي، والطائف، والعيش المشترك. إلّا أنّ الاهتمام الأساسي الذي يدور حوله الإعلان، هو البند ١٢ القائل بتحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات، ودرء الانعكاسات السلبية لهذه الأزمة، مع الالتزام بالقضية الفلسطينية، وبالإجماع العربي، وبالشرعية الدولية.

أقرّ «إعلان بعبدا» عندما لاح خطر الانزلاق في لبنان إلى دائرة العنف على خلفيّة النزاع الدمويّ المفجع الدائر على الأراضي السوريّة. فهو أقرّ سياسة التحييد الإيجابي،

ولم يقرّ الحياد الذي يلزمه إجراءات إضافية أخرى. وربما التحييد يكون انطلاقاً إمّا للقبول بالحياد، أو الاكتفاء بالتحييد. كما أنه لم يقرّ سياسة النأي بالنفس التي هي ليست سياسة لبنان تجاه القضايا العربية، بدليل أنّ لبنان مهتم بإيجاد الحلول لهذه الأزمة، ويحضر الاجتماعات التي تكون متوازنة وليست متحيّزة أو من طرف واحد. إنّ «إعلان بعبدا» ليس تحدياً لأحد، لا بل هو مطابق تماماً لاتفاق الطائف وللدستور اللبناني، لا يخرج عنه بأي حرف منه، بل يثبّته، وتحديداً في الفقرة الرابعة التي تنص في مجال العلاقات اللبنانية السورية على عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا، وسوريا مصدر تهديد لأمن لبنان، وعدم جعل لبنان منطقة آمنة من أجل تدريب أو تجهيز أو انطلاق عمليات عسكرية ضد سوريا أو مرور الأسلحة والمسلحين منها وإليها. فلا يكون لبنان ممراً أو مستقراً للتخريب على سوريا أو بالعكس. ولا نرسل مسلحين إلى سوريا ولا نستقبلهم. ولا يتوّرط بعض الأطراف اللبنانيّة المتعارضة في النزاع الدائر على الأراضي السوريّة.

إنّ «إعلان بعبدا» ليس إعلاناً ظرفياً. فهو كُتب بحبر الوفاق الوطني، ويشكّل مقاربة جيّدة تخدم مصالح لبنان العليا، وقد أصبح من الثوابت، وبمرتبة الميثاق الوطني. وهو في ميثاقيته يخدم الميثاق الوطني والاستقلال ويتطابق معهما، وهو تالياً يسمو على البيانات الوزارية، التي ترتبط بالحكومات. وستُظهر الأيام أنّ لبنان سيكون بحاجة إليه أكثر في المستقبل، وأنّ الجميع سيحتاجون إليه ويطالبون بتطبيقه. وأنّ مَن يراه اليوم أنّه غير مهم ولا قيمة ميثاقية أو وفاقية له، سوف يعرف فائدته ويدرك ضرورته لاحقاً، ويجد فيه قيمة كبيرة مضافة للبنان، خصوصاً أنّ هذا الاعلان اتُخذ كوثيقة رسمية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وتمّ دعمه من قبل الاتحاد الأوروبي، والأمانة العامة للجامعة العربية، ويطالب بعض اللبنانيين بإدخال جوهر «إعلان بعبدا» في مقدمة الدستور اللبناني. لذلك، يجب وعي أهمية هذا الإعلان، وإطلاق نقاش واقعي وجاد ورفيع المستوى حول سبل تطبيقه ودعمه. فهو يحتاج لتحصين داخلي وإقليمي ملحّ، وتشجيع جميع الأطراف اللبنانيين إلى أيّ فئة انتموا، على الالتزام به قولاً وفعلاً، وعدم التنكّر له أو الابتعاد عنه، وتحسّس مخاطر انزلاق لبنان أو توريطه في تجاذبات الصراع الإقليمي.

الإصلاح المنشود

في الإصلاح السياسي
في التعديلات الدستورية
في الإصلاح الانتخابي
في قانون الانتخاب
في الإصلاح الإداري
في عمل المؤسّسات الرسمية

في الإصلاح السياسي

إنّ دولة المؤسسات، هي التي تحمي الاستقلال وتدافع عن الحرّيات العامة والخاصة، وتزيد من تعلّق اللبنانيين بمجتمعهم الوطني. ولا بدّ أن يتشكّل وعي لدى الجميع في لبنان، بأنّ مطلب الإصلاح السياسي للدولة، ليس تقاسماً للصلاحيات أو تنازعاً عليها، بل هو مطلب وطنيّ صرف، تتوازن عنده الواجبات والمسؤوليات مع الصلاحيّات المناسبة للقيام بها، على قاعدة الولاء المطلق للوطن، والممارسة الديموقراطية الصحيحة، والحقوق والواجبات المتساوية، والمواطنية الحقة التي تحلم بها الأجيال الطالعة، وأنّ ما يملي البحث في هذا الإصلاح، بعيد كلّ البعد عن أيّة مصلحة خاصة أو امتياز طائفي محدود.

فالإصلاح السياسي المطلوب، هو في قيام الدولة المدنية الجامعة والقادرة والعادلة، عبر إصلاح المؤسسات وفق رؤية جديدة قائمة على الحداثة والانفتاح، وصون حقوق المواطنين، وتعزيز قدرات الدولة، وإحياء دور المؤسّسات الدستورية، وإيجاد الحلول لكلّ خلاف سياسي في قلب هذه المؤسّسات وعبر الحوار بما لا يناقض ميثاق العيش المشترك، وإطلاق ورشة عمل على كافة المستويات لإصلاح الأوضاع السياسية والإدارية والاقتصادية والأمنية، على أسس إصلاحية حديثة تتّكئ على مفاهيم الشفافية والديموقراطية والتجرّد والنزاهة والعدالة والإخلاص.

في التعديلات الدستورية

إنّ المحافظة على روح الطائف والدستور، يتمّ عبر تمكين المؤسّسات من تأدية دورها الوطني، مع التأكيد على أنّ الشرط الضروري لإنجاز هذه الأهداف، هو التوافق طبقاً لنصّ وروح الدستور بعيداً عن المحاصصة، وتوزيع المسؤوليات وليس تنازع الصلاحيات، وتحقيق التوازن المطلوب بين الصلاحيات والمسؤوليّات على مَن أوكلهم الشعب إدارة شؤونه، وأوّلهم رئيس الجمهورية حامي الدستور وعليه تبعة الحفاظ على الدستور وحمايته، وبالتالي تمكينه من الفصل والبتّ بأيّ خلاف.

ولا يستقيم هذا التوجّه، من دون معالجة الثغرات والإشكالات الدستورية التي ظهرت في عمل السلطات الدستورية بسبب نواقص أو شوائب أو معوّقات في آليّة الحكم، وذلك

بعد مضيّ عقدين ونيّف على اعتماد اتفاق الطائف ميثاقاً وطنياً، وساهمت في تعطيل آليّة عمل الدولة والمؤسّسات، وحالت بصورة خاصة، دون تمكين رئيس الدولة من دفع الأمور باتجاه التحكيم والحسم عند الاقتضاء، بصفته الحاكم والحكم، ممّا يستدعي إجراء تعديلات دستورية بشكلٍ يسمح بتوزيع المسؤوليّات بصورة رشيدة، ويحرّر آليات الحكم وقدراته، ويعيد ثقة اللبنانيّين بأنفسهم، وبإمكانيّة قيام دولة قادرة وعادلة مسؤولة حصراً عن أمنهم واستقرارهم ورفاه عيشهم.

في الإصلاح الانتخابي

تعدّدت المحاولات منذ الاستقلال وحتى اليوم، للتوصّل إلى إقرار قانون انتخاب يرضي تطلّعات مختلف الفئات والطوائف والمذاهب اللبنانيّة، لا بل يراعي مخاوف هذه الفئات وهواجسها. وما زال مثل هذا القانون موضع دراسات واقتراحات وأبحاث ويأخذ حيّزاً مهمّاً من ورش العمل، وأشغال اللجان المتعدّدة المكلّفة إعداد قانون عصري ومتطوّر، يسمح للبنان واللبنانيين بالمضيّ قدماً في ممارسة الديموقراطيّة الميثاقيّة التي هي ميزة نظامنا اللبناني. لقد أظهرت تجربة العقود المنصرمة إشكاليات النظام الانتخابي الراهن، الذي يعود في ركائزه إلى العام ١٩٦٠. وقد تبيّن أنّ هذا القانون لم يعد يؤمّن صحّة التمثيل لمكوّنات المجتمع اللبناني كافة، وبالتالي لا يتناغم مع ميثاق العيش المشترك وروح وثيقة الوفاق الوطني. كما يبدو جليّاً أنه بعد التغيير الناتج عن اتفاق الطائف، لم يؤدِّ هذا النظام إلّا إلى تسهيل حملات التعبئة الطائفية وخلق بيئة تعزّز الاصطفاف المذهبي. فضلاً عن أنه شكّل حاجزاً منيعاً أمام التغيير الحقيقي، ولم يسمح بتجديد الحياة السياسية وبالتنوع على مستوى التمثيل داخل الطوائف والمذاهب.

إنّ النظام الانتخابي الذي يضمن صحّة التمثيل لكافة مكوّنات المجتمع اللبناني، يجب أن يعبّر عن إرادة اللبنانيين بالعيش معاً والتي التزموها منذ الاستقلال. نظام يؤمّن العيش المشترك ويحافظ على النموذج اللبناني الحضاري عبر مشاركة الطوائف والمناصفة الحقيقية، من دون أن يكرّس «الطائفية السياسية» أو «المذهبية السياسية» على أنواعها، ويبعد الناخبين ما أمكن عن العصبيات وعن الخيار المذهبي. وإذا كان مفهومنا لإلغاء الطائفية السياسية هو إلغاءٌ للتقاسم السياسي للحصص الطائفية، فيجب ألا نتخلّى عن المناصفة بين الطوائف سبيلاً إلى إغناء النموذج اللبناني. كما يجب ألّا يغيب عن بالنا أنّ الشراكة بين الطوائف تتيح لكل طائفة ومذهب أن يؤثّرا في الخيارات المعتدلة للطوائف

والمذاهب الأخرى تأثيراً أكبر بكثير من ذلك الذي يوفّره فسخ هذه الشراكة من طريق اعتماد قوانين انتخاب مذهبية على افتراض أنها تؤمّن المناصفة الفعلية.

إضافةً إلى المناصفة التي هي ضمانة العيش المشترك، فإنّ على قانون الانتخاب أن يساهم في تحقيق الانصهار الوطني عبر السماح لكلّ فئة وفرد بالتعبير عن رأيه بحرية واختيار ممثليه. إذ إن شعور أي مجموعة من المجموعات المكوّنة للوطن بعدم قدرتها على اختيار مرشحيها وإيصالهم، يؤدي إلى تأجيج العصبيات الطائفية، وتقوقع كل فئة على ذاتها، ما يمنع انفتاح هذه المجموعات بعضها على البعض الآخر، ويعوّق تواصلها وتفاعلها، كما تقتضي ذلك رسالة لبنان وجوهر صيغته الحضارية. كذلك تبرز الحاجة إلى نظام انتخابي يسمح بتمثيل الأقليات في الدوائر الانتخابية احتراماً للتعددية. والصيغة التعددية للمجتمع اللبناني مرشّحة اليوم للتعميم على عدد من مجتمعات دول العالم بفعل التقدم التكنولوجي وتقنية الاتصالات والعولمة. من هنا تبرز الحاجة في حال وجود مثل هذا التنوع، إلى اعتماد أنظمة انتخابية تحترم تعددية المجتمعات وعدم الاكتفاء بالمنطق الأكثري.

في قانون الانتخاب

إن قانون الانتخاب يجب ألّا يخرج عن المبادئ الميثاقية التي لم يكن لبنان لينشأ ويحيا من دونها، كما لا بدّ له من أن يتماشى في الوقت نفسه مع التوجّهات العصرية في دول العالم التي تملك خبرة طويلة في ممارسة الديموقراطية والتي تعتمد أنظمة انتخابية عصرية ومتطورة. لذا، تبرز الحاجة إلى التوافق على وضع قانون عادل وعصري للانتخابات التشريعية لتثبيت الخيار الديموقراطي، وتعزيز السلم الأهلي، فيكون الشعب، فعلاً، مصدر السلطات وصاحب السيادة، يمارسها عبر المؤسّسات ويؤدّي إلى مساهمة جميع مكوّنات المجتمع في الحكم وإدارة الشؤون الوطنيّة. وقد تكون النسبية المدخل الرئيسي للتغيير المنشود التي قد لا تكتمل من دونها الديموقراطية الميثاقية، بحيث تسمح بإعادة تكوين السلطة بما ينسجم مع روح الدستور ووثيقة الطائف، وصيغة العيش المشترك، لا بل الحياة الوطنية المشتركة، كما تسمح بكسر الإصطفافات السياسيّة، وبنشوء أحزاب سياسيّة عابرة للطوائف، وضخّ عناصر جديدة، شابة وحرّة، إلى مركزيّ التشريع وصنع القرار.

إضافةً لما تقدّم، إنّ قانون الانتخاب يجب أن يعتمد سن الـ ١٨ للاقتراع، وأن يضمن صحّة التمثيل للمرأة أيضاً وبصورة جوهرية، وكذلك لفئة الشباب، من دون أن يغفل

واجب متابعة حق المغتربين اللبنانيين في الاقتراع في مكان إقامتهم من منطلق حقّهم الوطني، بعيداً عن أي اعتبار طائفي، وأن يسمح بعملية انتخابية حرّة ونزيهة من خلال إنشاء هيئة مستقلة لإدارة العملية الانتخابية وضبط الانفاق الانتخابي، وبإنتاج سلطة متجانسة في ما بينها، قادرة على الحكم وإدارة شؤون الوطن، ومن دون أن تعترضها عقبات المصالح الخاصة والخلافات السياسية عند كل قرار يزمع اتخاذه، بعيداً عن المصالح الانتخابية الظرفية التي تخنق صحّة التمثيل، والتي سرعان ما تتفكّك بعد انتهاء الانتخابات مخلّفة طعنات بالغة في الكيان الديموقراطي.

في الإصلاح الإداري

إنّ عملية الإصلاح السياسي هي متلازمة مع تحقيق الإصلاح الإداري المنشود، الذي بالإضافة إلى كونه مسؤولية رسمية في الدرجة الأولى، فهو في الوقت نفسه مسؤولية سياسية بامتياز ترتكز أساساً إلى الفصل بين السياسة والادارة والوزارة، والإقتناع بوجوب رفع أيدي السياسيين عن الادارة وعدم رهن الموظفين لنفوذهم ومصالحهم. فالإصلاح الإداري هو عملية متكاملة ومستمرة يتطلّب إرادة وطنية جامعة، وإيماناً عميقاً بأهمية القضاء على الفساد بكل أشكاله والتكيّف مع الحداثة والتطوير على أكثر من صعيد اقتصادي واجتماعي وتكنولوجي لمواجهة متطلبات التقدم العلمي واستشراف معالم المراحل المستقبلية، وتعميم ثقافة التقيد بالقوانين بدل ثقافة الفساد التي تفشّت أخيراً في مجتمعنا وفي بعض مؤسساتنا.

إنّ الوضع الراهن للمؤسسات لا يدعو إلى الإطمئنان بعدما سادت في مجتمعنا وفي بعض إداراتنا ثقافة الفساد وعدم احترام القانون وعدم الولاء للوظيفة وللنظام العام. ولكن هذا الواقع يجب ألّا يدفعنا إلى الإحباط واليأس من إستحالة الإصلاح، فالإصلاح هو إرادة وطنية ومسؤولية جماعية وعمل دائم ومتكامل يشمل كل قطاعات الدولة ومكونات المجتمع، وهو يبدأ بإبعاد السياسة عن الإدارة حفاظاً على هيبة الوظيفة العامة وعلى حقوق المواطن، وتحقيق استقلال السلطة القضائية، وتعزيز هيئات الرقابة عبر مكافأة المستحق وتصويب المقصّر وعزل الفاسد، وتعيين وسيط الجمهورية، والإسراع في إستكمال ملء الشواغر في وظائف الفئتين الأولى والثانية على قاعدة الكفاءة والنزاهة وتعادل الفرص، وتشجيع الطاقات الشابة للانخراط في

مؤسسات القطاع العام، ومنع ترهّل الإدارة والوصول إلى إدارة أكثر كفاءة، وتحقيق الاستقرار الإداري عبر إقرار مشاريع وأنظمة وقوانين حول تحديث وترشيد الإدارة، وحول الحوكمة، وهيكلة المعاملات الإدارية والضريبية، واعتماد مفهوم الحكومة الإلكترونية، وتفعيل أجهزة الإحصاء والمعلوماتية، والسلامة المرورية، والحوكمة المحلية، وغيرها.

إنّ ورشة الإصلاح الإداري، ينبغي أن تترافق مع إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات الجديدة، وأهمّها قوانين تعزيز الشفافيّة ومكافحة الفساد، وقانون الانتخابات النيابية والبلدية، وقانون الجنسية، وإصلاح قانون الأحزاب والنقابات والجمعيات، وتعديل قانون الأحوال الشخصية، واتخاذ القرار الشجاع بتسجيل الزواج المدني الذي يُعقَد اختيارياً في لبنان احتراماً للحريات العامة ولشرعة حقوق الانسان، ووضع نظام ضريبي حديث، وإقرار قانون الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، وتفعيل المجلس الاقتصادي الاجتماعي، ودرس عميق لسلسلة الرتب والرواتب، وزيادة حصّة الأجور من الناتج المحلي من دون انعكاس على بيئة الاستثمار والإنتاج وزيادة العامل التضخّمي، والإسراع في استكمال الإجراءات لضمان الشيخوخة وتأمين معاش تقاعد نهاية الخدمة ووضع قانون الضمان الاختياري موضع التنفيذ. وتبقى الخطوة الإصلاحية بامتياز، في اعتماد اللامركزيّة الإداريّة الموسّعة، فننجح فعلاً في التوفيق بين الوحدة، في ظلّ دولة مركزيّة وقويّة، والتنوّع الذي هو مصدر غنى وتمايز في لبنان، ونشرك المناطق والمجالس المحليّة في بناء الدولة والإنماء المتوازن على مساحة الوطن.

في عمل المؤسّسات الرسمية

إنّ العمل المؤسساتي هو ضمان وحدة لبنان وسيادته، وإنّ نجاح المؤسسات في أيّ بلدٍ كان، لا يؤتي ثماره إلّا بتكامل جهود السلطات الرسمية ومسؤولي المؤسسات مع جهود القادة السياسيين وأفراد الشعب الذي هو مصدر السلطات. وعلى المسؤولين الرسميين العمل على تأمين الحكم الرشيد بتعزيز مفهوم الشفافية والمساءلة في وقتٍ واحد، ففي غياب الشفافية لا إمكان للمساءلة، وما لم يكن هناك مساءلة فلن يكون للشفافية أيّ مظهر. وهذا يستوجب وجود رقابة إدارية صارمة من داخل المؤسسات الرسمية بدءاً من البرلمان وصولاً إلى الأجهزة الرقابية والقضائية، كما يستوجب وجود رقابة غير رسمية من المجتمع المدني ومن المواطنين أنفسهم.

ولكن الدور الأهم الذي يبقى دائماً المحور الأساس للعمل المؤسساتي، هو دور القادة والرؤساء التراتبيين الذين عليهم تطبيق القوانين والأنظمة النافذة وقبول النتائج باقتناع وبشكل طوعي، حتى ولو كانت غير متوافقة مع مصلحة الرئيس أو الأفراد أو مرجعياتهم المتنوعة. فالمسؤولية تقع أولاً على القادة الرسميين لممارسة الحكم الرشيد، والتحلي بالقدرة على القرار السليم ضمن مبادئ الشفافية والثواب والعقاب، والإستمرار بالتحاور والتشاور للتفاهم على الرؤى الوطنية والخطط الإنمائية وعلى أولويات السياسة العامة، والإقتناع بالتسليم بحكم القانون والدستور والإيمان بمؤسسات الدولة، لأن أسوأ صور الأوطان هو التعاطي الصوري مع المؤسسات وكأنها أطر فارغة تتلاعب بتركيبتها سياسات النفوذ، وتحرّكها الأجندات الخاصة.

ونجاح المؤسسة ليس جهداً فردياً وظرفياً، ولن يصحّ بهدم البناء القديم ومحاولة إنشائه من جديد، بل هو نتيجة تكامل جهود العاملين فيها، وتراكم البناء المستمر وإعلاء المداميك وسد الثغرات الموجودة إنطلاقاً من الإنجازات السابقة، وبالتنسيق والتعاون الدائم مع سائر مؤسسات الدولة. وإنّ نجاح العمل المؤسساتي لن يؤتي ثماره إلّا بشعور كل قائم بوظيفة رسمية بأنّ من واجبه تأمين احتياجات المواطنين والسعي إلى توفير ظروف العيش الكريم لهم، وباقتناعه أنّ علّة وجود مؤسساتنا نابع من العقد الإجتماعي الذي ارتضينا على قبوله أساساً لوحدتنا وناظماً لكل أهدافنا ومهامنا، وإنّ أيّ تقصير أو خلل يطاول هذا العقد ستصاب به الدولة ككل. إنّ ممارسة القيادة رهن بداية بالتخطيط المسبق الذي يحدد الهدف الرئيس للمؤسسة والأهداف المرحلية لكل وحدة فيها، وإنّ نجاح القائد لا يستقيم إلّا بإبتعاده عن الأنا، وبحسن استثماره لكفايات مرؤوسيه وإبراز إنجازاتهم وتصحيح أخطائهم مستنداً إلى مبدأ الكفاية والعدالة ومبدأ الثواب والعقاب لترسيخ ثقتهم به وبالمؤسسة، ما ينمّي روح الولاء للدولة والوظيفة، ويولد الفخر بالإنتماء إليها.

التنمية والاقتصاد

في التنمية المواطنية المستدامة
في اللامركزية الادارية
في الإصلاح الاقتصادي
في النظام المالي والمصرفي
في استغلال ثروة النفط والغاز

في التنمية المواطنية المستدامة

معروف أنّ تحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية متلازم مع تحديث البنية السياسية. شرط التنمية إدارة رشيدة للسياسة، وغاية السياسة ترشيد الاقتصاد، ودور الاقتصاد تفعيل دورة العمل والإنتاج، والإنتاج يؤدي إلى تأمين سبل العيش الكريم، ما يخلق مواطناً حرّاً من العوز الذي يدفع إلى التبعية الاقتصادية التي قد توصل إلى تبعية سياسية. وتكتمل هذه التبعية بزبائنية تحشر الادارة والمرافق العامة بالأزلام والمحاسيب، فتتقلّص قاعدة الإنتاج والنموّ وتزدهر مواسم الهدر والفساد والإفساد، وتتضخّم دولة الدعم والحماية والرعاية، وتنتشر عناصر تدمير أسس المجتمع والدولة.

إنّ مبدأ تنمية المواطنية المستدامة، مرتبط بنموّ الاقتصاد المستدام. فالتقدّم الاقتصادي شرطٌ للتطوّر والتحديث، كما أنّه شرطٌ لثبات المجتمع وقوّة الدولة. لذلك فإنّ المطلوب، إنتاج وعيٍ جديدٍ وعدم الوقوع في لعبة بناء المستقبل بحجارة الماضي. فمَن يفقد السيطرة على الحاضر، يعجز عن الإمساك بمفاتيح المستقبل. لا لمصادرة الشعور الجماعي للمواطنين التائقين للتغيير، باسم الدين والعرف أو العدد. ولا لإحياء التنافس بين العقل والإيمان، أو العلم والدين. ولا لتأجيج الصدام بين الحداثة والتحديث والأصول والأصولية. ولا لاستخدام التكنولوجيا لنشر إيديولوجيا الإلغاء والغلو والتطرف وتسعير المواجهة بين حرية التفكير وإباحة التكفير. ولا لاستغلال ديموقراطية الأكثرية العددية لاغتيال الديموقراطية الإنسانية التعددية. فلا شيء يجذّر الفقر والجوع والتخلّف أكثر من غياب الحريات والديموقراطية، وعدم الاعتراف بالخصوصيات، واحترام الآخر بمكوّناته الروحية والفكرية والسياسية والتاريخية.

فالتنمية المواطنية المستدامة تحتاجُ إلى بيئة سياسية ووطنية نظيفة خالية من الطائفية والمذهبية ولغة التخوين والشتم والعصبية، وكلُّ ذلك في مناخٍ من الاستقرار الذي لا توفّره سوى الدولة، ولا يحميه إلّا الوفاق والاتفاق على المبادئ الأساسية للنظام والقيم الأساسية المشتركة للعيش بأمن وحرية. فلا تنمية مستدامة من دون استقرار. ولا استقرار من دون أمن. ولا أمن من دون عدالة ومساواة. ولا عدالة من دون قضاء. ولا مساواة من دون المشاركة المتكافئة في السلطة وفي الحقوق والواجبات. وإذا كان الاستقرار قاعدة ملازمة للنموّ، فإنَّ التنمية المستدامة تحتاج إلى استقرار أمني

واجتماعي وتشريعي وضريبي ومالي. وقد أثبتت تجارب الحروب والأزمات أنَّ السبيل إلى الاستقرار الناظم للنمو والتنمية هو الحوار الدائم والمستدام.

في اللامركزية الادارية

إنّ أهم قانونين من بعد الدستور اللبناني هو قانون الانتخاب وقانون الموازنة، ولكن اللامركزية الادارية التي ورد ذكرها في اتفاق الطائف ترتدي الأهمية نفسها لهذين القانونين لأنها تطال قانون الانتخاب وتتداخل معه وتطال الموازنة لجهة تأمين متطلبات الادارات ومتطلبات الناس. من هنا أهمية الإسراع في إقرار مشروع قانون اللامركزية الإدارية الذي أُطلق من قصر بعبدا، لأنّ اللامركزية تعزّز الوحدة الوطنية، وتؤمّن التنوّع الموصوف فيه لبنان ضمن هذه الوحدة، من دون أن تلامس طبعاً الفيدرالية أو أي نوع من أنواع التقسيم. وهي تحقّق الانماء المتوازن المذكور في الدستور وفي مقدّمته على أنه ركن أساسي من أركان وحدة الدولة، بعدما تعثّر هذا الإنماء على مستوى الدولة المركزية وفشلها لغاية الآن في تحقيق هذا الإنماء، لجهة توزيع الثروات والتوازن في الانفاق.

يعطي مشروع قانون اللامركزية الإدارية أوسع الصلاحيات للمجالس المحلية وللعمل المحلي والقدرة المحلية في إشراك الهيئات المنتخبة في اتخاذ القرارات التي تطال الأقضية. ومن مميزاته أنه يشكّل أفضل إطارٍ كي يمسك المجتمع الأهلي بقضاياه ومتطلباته من خلال هذه المجالس ويبتعد عن الزبائنية والنفعية والاسترهان للسلطات السياسية والمركزية وتعقيدات القرار لديها. وفي بلد مثل لبنان، يعاني أزمات حكم وحكومة شبه متواصلة، ما يؤدي إلى شلل مديد في عمل السلطة المركزية التشريعية والتنفيذية، فإنّ الإستقلال الذاتي للوحدة اللامركزية، يحميها من التعطيل، وفقدان المبادرة والقرار، الأمر الذي يتيح إنماء مستداماً واستقراراً واستمراراً في العمل والتطوير.

تساهم اللامركزية الإدارية الموسّعة والمنافسة في العمل في إطار السلطة المحلية بتحسين ممارسة الديموقراطية، وبإنتاج وعي جديد يفرز قيماً قائمة على الإبداع والتحديث. فالهيئات المحليّة تمهّد الطريق للممارسة العملية المفتوحة على آفاقٍ إنمائية وسياسية تنافسية، بدلاً من سلطة الإحتكار والسيطرة التي يفرضها القرار المركزي. كذلك، قد تساعد اللامركزية في إبراز نخب إجتماعية تساهم بتنقية الحياة الوطنية وإدارة الشأن العام من التشوّهات وعناصر التفلّت والفوضى التي أضافها إلى

مجتمعنا، وقوع الوطن عقوداً أسيراً للصراعات الخارجية والممارسات الميليشيوية الداخلية. وهي استطراداً، تتيح تمريناً على الإختيار بين رجال وبرامج وعلى المراقبة والمحاسبة، وهي قاعدة يجب أن تعمّم وتتأصّل في جميع مجالات الهيئات التمثيلية لاسيّما منها النيابية، حيث الحريّ بالناخبين مواكبة وملاحقة مَن منحوه الثقة.

إنّ اللامركزية تخفّف عن المركز وتنعش المراكز في مختلف المناطق، فتتلافى زحمة المعاملات، وازدحام السّير، وتبديد الثروة الوطنية، وهدر الوقت والصحة والمال. واللامركزية تحقّق العدالة في العائدات والواردات، والتوازن في الإنفاق. والأهمّ، أنّ اللامركزية تساهم بتأمين الشفافية وتعميمها وتكشف الفساد وتحدّ منه، وكلّ هذه العوامل تؤدي في المحصّلة إلى النمو الإقتصادي. فعوض إنفاق المال ومراكمة الدين العام، في التوزيع السياسي وشراء الذمم، في إطار تقديم الخدمات والمنافع على حساب الدولة، فليوزّع هذا المال على هيئات محلية منتخبة ومنتجة، قادرة على تشكيل قاعدة تنموية تحقّق ما نصبو إليه منذ عقود من إنماء متوازن.

في الإصلاح الاقتصادي

إنّ مواجهة التحديات الاقتصاديّة والحياتيّة المتراكمة، تكون في تحفيز النمو الاقتصادي ووضع خطة شاملة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي والتنموي، لا تتمّ إلّا برفع مستوى الإنتاج المادي والصناعي والزراعي، وليس بالاتجاه إلى أسواق الأسهم والمضاربات. ليس من العافية في شيء، أن تتكدّس الأرصدة النقدية وتزدهر المبادلات المالية والمصرفية، على أهمية ملاءة المصارف، في حين يتراجع الانتاج الاقتصادي والزراعي والصناعي، وتستنزف الدولة في مواردها بالرواتب، والفوائد على الدين والسندات الخارجية، ويستنزف المجتمع في إمكاناته، فتزدهر البطالة والهجرة، ويصبح التصدير الوحيد من لبنان إلى خارجه، هو تصدير الأبناء والأدمغة والأيادي العاملة. فالاقتصاد لا يختصر بجوانب مالية ونقدية، بل في اعتماد سياسات اقتصادية ومالية واستثمارية ومصرفية حكيمة وفاعلة، وفي وضع الخطط الإصلاحية المناسبة لتطوير قطاعات العمل والخدمات، ولاسيما في مجالات النفط والغاز والمياه والكهرباء والبيئة وغيرها، وفي إرساء دور القطاع الخاص شريكاً حقيقياً مع القطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي دعم دور مجتمعات الأعمال وإشراكها في صنع التوجهات الاقتصادية والتنموية، وفي ترسيخ مفهوم الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، الذي هو ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

إنّ ركائز الإصلاح الاقتصادي المنشود يكون في دعم الاقتصاد اللبناني وشروط النموّ الاقتصادي والاجتماعي المتوازن فيه، وتعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني، وإكسابه الميّزات التفاضلية والتنافسية وتوسيع هذا الأمر إلى المنظمات غير الحكومية والقطاع العام، وتحفيز القطاعات الاقتصادية المنتجة وتحديد الأفضليات كعدم الاعتماد على الاقتصاد الريعي، وتفعيل الدورة الاقتصادية، وتشجيع ودفع عملية الإنتاج، ورفع معدّلات وفرص النمو الاقتصادي، وتخفيض العجز مع المحافظة على نسب تضخّم منخفضة، وحفظ استقرار سعر صرف العملة الوطنية، والحد من ارتفاع نسبة الاستدانة، لاسيما الديون غير القابلة للاحتواء، وتشجيع الاستثمار الخارجي مع ضمان الرساميل والأصول وتثميرها، ومحاربة البطالة، ومحاصرة الهجرة، والبقاء بمنأى عن تداعيات الأزمات الاقتصادية والمالية التي تعصف بالعالم.

ونرى أنّ الاستثمارات المباشرة في المشاريع الكبرى والخدمات العامة، من قبل القطاع الخاص، تشكّل منصّة أساسيّة لإطلاق عجلة الاقتصاد. والقانون اللبناني يؤمّن الشفافيّة والصدقية اللازمتين لإعطاء الثقة للمستثمرين في كل أوجه عملهم، من حريّة تحرّك رأس المال والاستمراريّة والتسهيلات الإداريّة والرقابة على جهاز القطاع العام حفاظاً على حقوق المستثمر الخاص. ونحن في لبنان في صدد المصادقة على قانون حديث ينظّم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي يضع إطاراً حديثاً، علميّاً، للتعاون مع القطاع الخاص، لا بمعنى مشاركة في رأس المال، بل بمعنى اللجوء إلى القطاع الخاص لتمويل مرافق اقتصاديّة مهمّة ومشاريع كبرى وإدارتها بطرق شفّافة منضبطة، تتّسم بأعلى معايير الحوكمة والإدارة الرشيدة.

في النظام المالي والمصرفي

لقد جهد لبنان عبر عقود لاتّباع سياسات نقديّة ومصرفيّة تتميّز بالاتزان والحكمة حمته من تداعيات الأزمة الماليّة العالميّة، خصوصاً أنّ للبنان خصائص تميّزه عن سائر الدول وتشكّل عنصراً محوريّاً في استقراره المالي. وعلى سبيل المثال قدرة القطاع الخاص، نظراً لتوفّر مخزون من السيولة المحليّة، بالنجاح في حصر ملكيّة الدين العام بالمؤسسات والأفراد اللبنانيين، ممّا سمح بالحدّ، بشكلٍ شبه مطلق، من تداعيات الأزمات الماليّة. وأنّ السياسات النقدية والمصرفية ذاتها جعلت القطاع المصرفي في منأى من إعصار المشتقّات الماليّة وحصّنته من الأخطار الائتمانيّة. فتشكّل ميزانيّات القطاع المصرفي المجمّعة أكثر

من ثلاثة أضعاف حجم الناتج المحلي، وتتمتّع بنسب ملاءة تفوق متطلّبات «بازل»، وبسيولة حاضرة تمكّن المصارف من مساندة التدفّقات الاستثماريّة.

ولعلّ أهمّ مقاييس صلابة القطاع هي أنّه ليس فقط لا يلجأ إلى الرافعات على غرار المصارف العالميّة، ولكنّه يتمتّع بهوامش سيولة عالية في ميزانيّته، إذ إنّ ما يقارب أربعون بالمئة من الودائع مكرّس للتسليفات للقطاع الخاص والثلث للتسليفات للقطاع العام، فتشكّل إذن نسبة التسليفات من الودائع أقلّ من سبعين في المئة، بينما تفوق هذه النسبة في معظم مصارف العالم اليوم المئة وخمسون بالمئة. ودور القطاع في دعم الاقتصاد الوطني مهمّ جداً إذ توازي التسليفات للقطاع الخاص حجم الناتج المحلي أيّ ما يقارب الأربعين مليار دولار. ولكنّ مخزون إمكانيّات القطاع المصرفي وقدراته التسليفيّة المتبقّية تشكّل ذخيرة وافرة لدعم المشاريع الاستثماريّة الكبيرة، كما وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومواكبة نجاحها بشكلٍ فعّال إن كان في لبنان أو خارجه.

في استغلال ثروة النفط والغاز

مع صدور قانون تحديد وإعلان المناطق البحريّة وقانون النفط والغاز والمراسيم التطبيقيّة له، أصبح بالإمكان المضيّ قدماً في التحضير للتنقيب عن ثروة النفط والغاز واستخراجها، بعدما تمّ تشكيل الهيئة الناظمة وإقرار المراسيم التي ستسمح بالمباشرة باستدراج العروض وفق جدول عمل زمني محدّد. إنّ مسيرة التنقيب عن النفط والغاز في لبنان ستفتح آفاقاً مريحة للوطن الذي أنعم اللّه عليه بهذه الثروة لتضاف إلى الثروة الإنسانيّة والطبيعيّة التي خصّه بها. وهذه بالنتيجة ثروة من تحت الأرض أعطانا إياها اللّه وعلينا عدم الخجل من استخدامها. وعلى المواطنين أن يستفيدوا منها بشفافية ويعرفوا كيف تصرف عائدتها. وأنّ لبنان سيتمسّك بكامل حقوقه في هذا المجال، وفقاً لقواعد القانون الدولي، خدمةً لمصالح أبنائه وأجياله الطالعة.

إنّ مسيرة التنقيب عن النفط والغاز تدار بشكل جيّد باعتراف كافة العاملين بهذا القطاع ولكنها تتطلّب التروّي. فاستخراج الغاز، يستدعي التنبّه بشأن كيفية التلزيم المتدرجة، وبشأن المبالغ الممكن أن نجنيها في الخبرة التي تكتسبها الدولة مع الوقت. وهناك أيضاً الحاجة إلى تطوير محتوى القوانين والتشريعات التي ستظهر عبر التجربة المتدرجة، ولا يجب بالتالي التسرع في هذا الموضوع. كما تستدعي هذه المسيرة

وضع آلية شفافة لاستثمار هذه الثروة الوطنية ليس لسدّ الديون، بل لتعزيز الثقة بالاقتصاد اللبناني، وإنشاء صندوق يرتبط بأعلى سلطة في الدولة. إنّ هذه الثروة هي بمثابة «قجة للمستقبل» من حق أحفادنا وأولادنا الذين سيستطيعون أن يطوّروا لبنان، وتشجّع المغتربين للعودة إلى بلادهم، وتشجّع شباب لبنان على أن يبقوا في بلدهم بعد إنهاء تحصيلهم العلمي وبرأس مرفوع.

إنّ قطاع التنقيب عن النفط والغاز يجب أن يعتمد على مبادئ مهمّة أبرزها إنشاء شركة وطنية للنفط، وتعزيز صلاحيّات الهيئة الناظمة المعيّنة لأنه تمّ سلخ الكثير من صلاحياتها، وإبعاد النفط عن الساحة السياسية والحملات الانتخابية، وهو ما دمّر بعض الدول. ولعلّ أهم هذه المبادئ هو عدم ربط اقتصادنا على المدى المنظور بهذا النشاط الاستثماري المتوقّع على المديين المتوسط والبعيد. إنّ المطلوب هو دمج قطاع النفط والغاز باقتصاد الدولة عبر العمل على نمو الاقتصاد بالتوازي مع إنماء قطاع النفط. فلا يجوز صرف الاهتمام فقط بموضوع النفط من دون المواضيع الأخرى. وبحسب آراء الخبراء في الاقتصاد، لا يجب أن تتجاوز الإيرادات النفطية نسبة ثلاثين بالمائة من الناتج المحلي لأنه إذا فاقت هذا المعدل يتم إلحاق الضرر بالاقتصاد. من هنا يجب التنبّه بشأن مخاطر الإغراق الاقتصادي وإلغاء القطاعات على غرار ما حصل في دول عدة. نحن نملك الصناعة التي قدّمت الكثير للبنان في الفترة الأخيرة، إضافة إلى الزراعة والسياحة. فإذا اهتممنا بالنفط والغاز فقط، فإنّ القطاعات الأخرى يمكن أن تتراجع بما يبقي على التضخّم المالي، وغلاء المعيشة، وانعدام المنافسة.

الشباب والاغتراب

في دور الشباب
في واجب الدولة تجاه الشباب
في الاغتراب

في دور الشباب

إنّ الشباب اللبناني الذي حقّق الإنجازات والإبداعات في الخارج والداخل، وتجلّى في إعمار دنيا الاغتراب، وهو الذي قاوم الاحتلال وحرّر لبنان وهزم أعتى آلة عسكرية، وتصدّى للإرهاب، وانتفض من أجل الاستقلال، هو مدعوّ، انطلاقاً من هذا النجاح وهذه القدرات، إلى أن لا يكون صدى الجماعة والجموع أو صرخة تردِّد ما يهتف به الآخرون، وأن يشارك بصورة فاعلة في عملية بناء الدولة والمؤسسات، وبناء الثقة بالوطن، والإيمان بالمستقبل، وحمل القيم الأخلاقية والاجتماعية اللبنانية، والتسلّح بروح الحكمة والاعتدال اللذين هما وجه من وجوه البطولة، والتقرب من تعاليم الخير والتواصل والانفتاح، ومواصلة التحصّن بالعلم والقيم، وتحصين الذات بالخبرة والتأهيل وتطوير المعارف والمهارات، وتعميق الانخراط في مجالات العلم والابداع، والتعلّم من أخطاء الماضي، وإرشاد الطبقة السياسية حيث أخفقت، والابتعاد عن الاصطفافات الطائفية والغرائز والعصبيّات الضيقة.

إنّ مستقبل لبنان بين أيدي الشباب. وهم مدعوّون إلى المحافظة على تراثه وخصوصيته، وإلى التمسّك بالأرض لأنها رمز صمودهم ووجودهم، فلا يضعفوا أمام شهوات الهجرة وإغراءاتها. عليهم ممارسة حقّهم في الانتقاد والمساءلة والاعتراض، وفي التزام واجب الاقتراح والاقتراع، وعدم لوم السياسيين الذين سمحوا بانتخابهم، فساوموا أو استهانوا بمصالحهم ومستقبلهم، إذا ما تقاعسوا هم عن أداء واجبهم الانتخابي، أو إذا لم يحسنوا اختيار الأجدر والأشرف من بينهم. عليهم عدم الخوف من الحوار لأنه سلاح الأقوياء، وعدم الانغلاق على إخوتهم في الوطن لأن الانغلاق هو سلاح الضعفاء.

عليهم أن يرفعوا قبضات تمرّدهم عالياً ولا يقبعوا أو يقعوا في قبضة ملهم أو حامل أوهام. عليهم أن يكونوا الكتلة العابرة للطوائف والطبقات والمناطق والمذاهب. كتلة تاريخية تلتقي حول قيم ومبادئ تمهِّد للعبور إلى المستقبل الواعد. عليهم، ألّا يكرِّروا ما فعله جيل الشباب قبلهم، عندما انساق فصار وقودَ الحرب وضحية التسويات. عليهم ألّا يتورّطوا في مغامراتٍ أمنية وعسكرية في داخل لبنان وخارجه تحت عناوين أو لأجل أهداف غير متوافق عليها وطنياً، فلا يساوموا على السيادة والمبادئ الوطنية المتفق عليها منذ الاستقلال والمكرسة في وثيقة الوفاق الوطني. عليهم أن يتمرّدوا على رياح

التشرذم والتفرقة والاحباط، وأن لا يسمحوا لأيّ كان بتغيير وجه لبنان المميز في هذا الشرق. عليهم أن يخرجوا من الحصون المذهبية التي شيّدها أمراء الحرب والسياسة، لا بل عليهم هدمها. كما عليهم أن لا يتردّدوا في إقامة عاميّات على غرار عامية أنطلياس عام ١٨٤٠ في أرجاء الوطن كافة من أجل تطبيق «إعلان بعبدا» ليعيشوا كراماً ويحيا لبنان.

في واجب الدولة تجاه الشباب

لقد أدّت السياسة عندنا بحساباتها وانقساماتها ومحاصصاتها إلى تهميش كلِّ فعلٍ سياسي نبيل وتنفير الشباب وإبعادهم عن الشأن العام أو عرقلة وتأخير كلِّ برنامج أو سياسة هادفة إلى التطوير والتقدّم والإنماء. عندما يكون ستون في المئة تقريباً من العالم العربي وكذلك لبنان تحت سنِّ الثامنة والعشرين، تصحُّ مقولة إنّ كلِّ جيل جديد هو شعب جديد. ولأنّ المستقبل لا يبنى بحجارة الماضي، ولأنّ قنبلة الشباب توشك على الانفجار، فإنّه على الدولة واجب تحسين فرص المشاركة الشبابية في السياسة والاقتصاد وتحسين مستوى التعليم والصحة وفرص العمل وتحفيز الاندماج الاجتماعي، وإزالة كل العوائق القانونية والادارية الآيلة إلى تهميش دور الشباب في الحياة العامة.

يريد الشباب في المجتمعات الحديثة مطلباً أساسياً هو الكرامة. والكرامة تعني العيش أولاً، والعيش لا يكون سوى بالإنتاج والخروج عن البطالة من دون الاتكال على المساعدات والهبات أو التفتيش عن باب للهجرة والاغتراب. وفي هذا السياق لا بدّ من الالتفات إلى الواقع الخطير الذي أشارت إليه «وثيقة السياسة الشبابية»، التي تحدّثت عن أنَّ نسبة الشباب من بين العاطلين عن العمل تبلغ ٦٦٪ في لبنان. صحيح أنّ واجب الدولة يحتِّم عليها محاصرة مشكلة البطالة المتفاقمة ومعالجتها، لكنّ ذلك يستوجب أيضاً تعاوناً من الطبقة السياسية لتخفيف التشنّج وتحييد لبنان عن الأزمات المتتالية، إذ لا يجوز أن يهدر الشباب سنوات العمر للحصول على ورقةٍ تعلّق على جدار في انتظار فرصة عمل لا تأتي في سوق عملٍ مقفلة ومتراجعة، ما يؤدي إلى الإحباط والخيبة والاعتكاف الاجتماعي والوطني.

على الدولة أن تواصل العمل لتوفير البيئة المناسبة للشباب وتحسينها في مختلف الميادين. واستيعاب الكفاءات في الادارة وفق آليّة تبتعد عن الزبائنية والمحسوبية،

ومعالجة مسألة سلسلة الرتب والرواتب بما لا يؤدي إلى تعريض الأمن المالي والاقتصادي للأذى، وفتح آفاق عمل جديدة للشباب عبر تعزيز فرص الاستثمار وتأمين الخدمات اللازمة على أنواعها. وعلى الدولة الاستمرار في الدفع والضغط من أجل توفير مساحة أكبر لإشراك الشباب في العمل السياسي والوطني من خلال وضع الآليات الضرورية للاقتراع اعتباراً من عمر الثامنة عشرةَ والترشيح من سن الواحد والعشرين.

في الاغتراب

إنّ الاغتراب ساهم في حمل القيم والأخلاق اللبنانية التي تبني الأوطان، وفي نقل صورة الوطن الموحّدة والغنية إلى الدول المستضيفة. وقد أطلق المغتربون اللبنانيون مَلْحَمَةَ الإغتِرابِ اللبنانيّ وبَنُوا الدُوَلَ التي حَلّوا فيها وتَبَوَّأوا مَواقِعَ مُهِمةً في السياسةِ والاقتِصادْ والفَنِّ والتِجارَةِ والثقافَةْ وسائِرِ مجالاتِ الحَياةْ. وقد نجحوا في الاندماج مع النسيج الاجتماعي لدول الاغتراب، وارتقوا إلى مراتب ومراكز عالية على مختلف الصعد، واكتسبوا، قبل كلّ شيء، ثقة واحترام مواطنيهم، وهم أصبحوا مدعاة اعتزاز لدول الاغتراب وللبنان على السّواء، وظلّوا على تعلّقهم بأرض أجدادهم ومقدّساتهم وقدّيسيهم، يفاخرون بأصولهم وبجذورهم.

وإذا كان القول المألوف إنّ الانتشار اللبناني إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس، فمن الأصحّ القول إنّ الحضور اللبناني لا يغيب عن أوطان العالم ومساحاتها. وهل يَسْهى عن بالِنا أنَّ الإغترابَ اللبنانيّ هو أَوَّلُ مَظْهَرٍ مِن مظاهِرِ العَولَمَةْ التي طوَّرَتْها اليومَ هذِهِ التقنياتْ وتكنولوجيا المعلوماتْ وقبل أن يتحدث بها العالم حالياً. ويحمل هذا الأمر على التفكير بتاريخ لبنان، لأنه ليس بالأمر الغريب على اللبنانيين. أليس الفينيقيون هم مَن حملوا الحرف والكلمة إلى العالم وبدأوا بالتالي بالعولمة؟ هذا سر عظمة وحضارة لبنان ونظامه الحديث الذي يعطي نموذجاً لمستقبل العالم الجديد، إنما بجذور مغروسة في الماضي.

فالاغتراب هو ثروة لبنان التي يتنفّس عبرها لبنان. بالإضافة إلى أنّ المغتربين شكّلوا نفط لبنان الأبيض وذهبه الاحتياطي في خلال الأزمات. فقَد عملوا دوماً على تجميل صورة الوطن كلّما أمعن أهل الداخل في تشويهها، وجسّدوا رسالة لبنان التسامح

والعدالة والعيش المشترك بين الأديان. في حين لم تستطع الدولة على مرّ العهود الالتفات إلى هذه القدرات والسعي إلى إشراكِها في عملية البناء الداخلي، بل اقتصر التواصل بين جناحي الوطن من خلال الأفراد والعائلات من دون العمل على تأطير هذا التواصل وتنظيمه للإفادة منه في كل المجالات والميادين.

إنّ الهم الأساسي يجب أن ينصرف اليوم على تأمينِ التواصل مع المغتربين في دول الانتشار لتوسيع مدارك الوطن الصغير وقدراته والاستعانة بخبرات شبابه لبناء دولة عصرية قوية وعادلة. المغتربونَ مكوّناً لبنانياً شاملاً يحملون وطنهم في ضمائرهم وقلوبهم، وبات تواصلهم معه أسهل بفعل تطوّر تقنيات الاتصال التي فتحت الباب أمام العولمة. فلا بدّ من جمع شمل الاغتراب، والعمل على تحقيق وحدته واتحاده، وتوحيد طاقاته القادرة، ليكون مخزوناً يتّكئ عليه في المنعطفات الهامة. كما لا بدّ من الاعتراف بحقوق المغتربين، جناح لبنان الثاني، وبمطالبهم، لاسيما حق الاقتراع في أماكن وجودهم ليشاركوا في الحياة التشريعية والسياسية للبلاد، واستعادة الجنسية لمستحقّيها ممّن فاتهم الحصول عليها ضمن المهل السابقة، ووضع آليات لإعطاء أولاد المرأة اللبنانية المتزوجة من أجنبي حق العودة إلى لبنان ومنحهم الجنسية، وإشراك الشباب الاغترابي في كلّ أمور الوطن، ودعوتهم للعودة إلى لبنان لإنهاضه، والاستعانة بقدراتهم وتوظيفها حتى لا يبقوا في غربة عن الوطن.

الجيش وإمرة السلاح

في دور الجيش والقوى المسلّحة
في خيار الدولة التي يحميها الجيش
في تحييد الجيش عن الصراعات السياسية
في ازدواجية السيادة وإمرة السلاح

في دور الجيش والقوى المسلّحة

إنّ المؤسسة العسكرية برهنت، على مدى تاريخها، أنّها المؤسسة الأكثر تجسيداً لرسالة لبنان، والعيش الأخوي لطوائفه ومكوّناته وشرائحه المختلفة، ونجحت في مواجهة المؤامرات أو محاولات زعزعة الاستقرار وتهديد السلم الأهلي، وفي منع الفتنة الداخلية وعدم السماح لها أن تمتدّ، وفي كشف العملاء وشبكات التجسّس، وفي تفكيك وتعطيل شبكات الإرهاب والإنتحار والتكفير وكلّ شكل من أشكال التطرّف. ورغم أنّ الجيش مرّ في أصعب الظروف في تاريخه وتاريخ لبنان، فقد أثبت التزامه بالعقيدة الوطنية، وبأنّ وحدته الوطنية راسخة، وأنّه يشكّل العمود الفقري للبنان، وضامن لوحدته واستقراره ومستقبله.

فعليه، يقتضي حماية القوى المسلّحة، وفي طليعتها الجيش اللبناني، والحفاظ على قوّتها ومكانتها وجهوزيّتها ومعنويّاتها، وإبعادها عن التجاذبات السياسية، وحمايتها من التدخّلات من أيّ جهة أتت، وتزويدها بكافة عناصر القوّة والقدرة، وتوفير الإمكانات الضروريّة لها عديداً وعدّة، والسعي لامتلاكها أسلحة نوعية ومتطورة تسمح لها بتأدية واجبها الوطني في حماية الحدود والمحافظة على الديموقراطيّة والسلم الأهلي ومحاربة الإرهاب، وتشجيع الشباب المثقّف للإنضواء تحت راياتها، وتعزيز موقعها المعنوي على المستوى الوطني في صون النظام الديموقراطي والمحافظة على السلم الأهلي، والدفاع المقدّس عن الأرض في مواجهة العدوان الإسرائيلي، والعمل على ضبط الحدود وتنفيذ القرار ١٧٠١ بالتعاون مع قوات «اليونيفيل»، ورعاية النازحين على الحدود مع سوريا، ومنع تحويل الأراضي اللبنانيّة ممرّاً أو مقرّاً للسلاح والمسلّحين تطبيقاً لمبادئ «إعلان بعبدا» ولأحكام القانون الدولي، وتفكيك شبكات التجسّس والعمالة، ومؤازرة قوى الأمن الداخلي والأجهزة الشرعيّة الأخرى في السهر على الأمن على كل الأراضي اللبنانيّة.

في خيار الدولة التي يحميها الجيش

ليس بالأمن وحده يحيا الوطن، لكن لا وطن من دون أمن، ولا أمن وسيادة وكرامة من دون الجيش. وكما للمواطن حقوق على الدولة والجيش في الأمن والأمان والحماية، فإنّ للجيش حقوقاً على الشعب والدولة. فهو إلى جانب التجهيز والتسليح والدعم المادي والمعنوي، يحتاج إلى بيئة وطنيّة نقيّة وإلى دولة حاضنة راعية. فالجيش ليس جسماً

مجرّداً منفصلاً يعمل مستقلاً عن الدولة والشعب، بل هو منهما ولهما، ينشد الغطاء السياسي الرسمي بالقرار، والشعبي بالتأييد والمؤازرة. ولكنه في الوقت نفسه ليس في حاجة إلى رعاية تبلغ حدّ الارتهان ولا إلى احتضان يبلغ حدّ الاستئثار والتقييد.

كما الأرزة في كنف العلم، كذلك الجيش ولبنان: شيء من التلازم بين الخيار والقدر، وشيء من استحالة الفصل بين قوّة المؤسسة واستمرارها وسيادة الوطن واستقراره. لقد تبدّلت عهود واندلعت حروب وثورات، وحصلت انقلابات وتحوّلات في الشرق الأوسط والمحيط العربي، وتغيّرت أنظمة وصيغت دساتير جديدة، وبقيَ نظامنا الديموقراطي وجوهر الميثاق صامداً على خطّ الزلازل وحدِّ الخطر، يحميه الجيش اللبناني ضامناً لبقاء لبنان الواحد المستقلّ، معززًا الإيمان بأنّ التنوع هو سر كيانه وجوهر ديمومته. فإذا كان قدر الجيش هو الحفاظ على القَسَم والعلم، فإنّ خيار اللبنانيين الثابت، وبعد التجارب المرّة مع الاحتلال وسلبيات الدويلات والميليشيات والوصاية والحماية، هو الدولة التي يحميها الجيش، الدولة الملاذ التي وحدها تحفظ الحقوق والكرامات، وتحمي وتدير التنوّع بعيداً عن صراع الهويات والعقائد والمذاهب والمحاور.

في تحييد الجيش عن الصراعات السياسية

تصعب مهمّة الجيش إذا تُرِكَ وحيداً ومكشوفاً على الخطّ الأمامي في السياسة والميدان، ينوب في القرار والتنفيذ عن أهل السلطة والسياسة المعطّلة قدرتهم غالباً على إيجاد الحلول قبل استفحال الأزمات، والسبّاقين أحياناً إلى فتح دفاتر التشكيك والاتهام بعد إنجاز المهمات. وتتعثّر مهمّة الجيش أيضاً إذا استمرّت استحالة قمع كلّ تعرّض أو تعدٍّ عليه أو على المواطن خشية المساس بكرامة أو كيان جزء من جماعة أو طائفة بعينها. فالجيش خطّ دفاع عن الدولة والمواطنين والنظام العام والسلم الأهلي، لكنّه لا يستطيع أن يملأ الفراغ الحكومي والسياسي، ولم يأخذ يوماً على عاتقه أن يحلّ بوسائل عسكريّة مجرّدة، أزمة وطنيّة، أو يعالج انقساماً طائفيّاً ومذهبيّاً، أو وضعاً متفجّراً على خلفيّة انعكاس لنزاع خارجي انخرط فيه بعض اللبنانيين خلافاً للعقد الاجتماعي الذي يرتبطون به ولمندرجات «إعلان بعبدا».

لا يجوز نقل الجيش من موقع الدفاع عن المواطن إلى موقع الدفاع عن نفسه خصوصاً في حالات الاعتداء عليه والغدر بضبّاطه وجنوده. كذلك لا يجوز تحميل الجيش خطايا

غيره الجسيمة، ثمّ محاسبته على أخطائه القليلة المتلازمة في غالبية الأحيان مع دقة الأوضاع وحساسيتها وتداخل المكونات والعوامل المشكّلة لها. فليس بالإضاءة على الأخطاء نمحو خطايا السياسة والارتهان للمصالح والارتباطات على أنواعها. كذلك لا يجوز موازنة الأخطاء التي تخضع لآليّات محاسبة محدّدة، بالدور الوطني الكبير الذي يقع على عاتق الجيش في حماية السيادة ومواجهة العدوانيّة الإسرائيليّة وحفظ الأمن ومحاربة الإرهاب. فالمطلوب في هذه الظروف الدقيقة حملة مع الجيش لا حملة عليه.

في ازدواجيّة السيادة وإمرة السلاح

إنّ الجيش هو الممثّل الشرعي للوطنيّة اللبنانيّة والمجسّد الدائم لوحدة لبنان واللبنانيين. لقد ولّى الزمن الذي كان الجيش فيه ممنوعاً من الدفاع عن لبنان، والدولة التي كانت ممنوعة من الدفاع عن الجيش الذي لا توضع أمامه خطوط حمر. فليس الجيش، ولن يكون أبداً، قوّة فصل بين جيوش لبنانيّة صغيرة أو ميليشيات أو جماعات مسلّحة بحجّة الدفاع عن قضيّة فئويّة أو طائفية أو حيّ أو منطقة. لا للسلاح المنتشر عشوائياً ولا للضغط على الزناد لأهداف خارجة عن التوافق الوطني. ولا يجدر الحديث عن الاستقلال إذا ما عجزت الدولة عن نشر سلطتها الحصريّة على كامل تراب الوطن، وضبط البؤر الأمنيّة، وقمع المخالفات ومحاربة التكفير والإرهاب، وإذا لم تكن القوات المسلّحة هي الممسكة الوحيدة بالسلاح والناظمة للقدرات الدفاعية بإشراف السلطة السياسية.

إن مهمّة الجيش تصعب إذا تورّط فريق أو أكثر من اللبنانيين في صراعات خارج الحدود، ما يؤدّي إلى استيراد أزمات الخارج إلى الداخل، فيتحوّل الوطن إلى ساحة مكشوفة لحرب بالوكالة تنوء تحت ثقلها وأعبائها جيوش الدول الكبرى. وتصعب مهمّة الجيش لا بل تستحيل، إذا استمرّت ازدواجيّة السلاح الشرعي وغير الشرعي في كل المناطق. فلا شراكة مع الجيش والقوى الشرعيّة الرسميّة في الأمن والسيادة والتصرف بعناصر القوة التي هي حق حصري للدولة. ولا لازدواجيّة السيادة وإمرة السلاح على أرض واحدة، وفي ظلّ دولة واحدة. وأدهى ما كشفته المراحل السابقة، أنّ أيّ سلاح خارج منظومة الدولة ووحدة قرارها، يتحوّل جزءاً من أدوات الصراع على السلطة أو الهيمنة، أو قوّة احتياط، لتسعير النزاعات والحروب الأهليّة.

الصراع مع العدو

في الصراع العربي الإسرائيلي
في الصراع اللبناني مع إسرائيل
في المقاومة والاستراتيجية الدفاعية

في الصراع العربي الإسرائيلي

إنّ التحدّي الأساس في دفع مسيرة السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ما زال ناتجاً من تداعيات الصراع العربي الإسرائيلي، وعدم إيجاد حل عادل وشامل لكافة أوجه الصراع العربي الإسرائيلي، وجوهرها قضية فلسطين، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الثابتة، نتيجة تمادي إسرائيل في احتلالها وممارساتها التعسّفيّة وسعيها لإقامة المزيد من المستوطنات، ورفض حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وديارهم الأصليّة سعياً لتوطينهم في الدول العربيّة المضيفة، ورفض مبادرة السلام العربيّة، وأيّ مبادرة أخرى تهدف لإعادة الحقوق لأصحابها الشرعيّين، وفشل المجتمع الدولي في إيجاد حلّ عادل وشامل لمختلف أوجه هذا الصراع، وما عزّزه ذلك من شعور بالظلم وميل نحو التطرّف والعنف، وما تسبّب به من خسائر بشريّة وماديّة عطّلت مشاريع التقدّم الاقتصادي والاجتماعي على مساحة الوطن العربي.

لم تفضِ جهود العقود الماضية في الواقع إلى أيّ حلّ فعلي لقضيّة الشرق الأوسط ولقضيّة فلسطين، بالرغم من أنّ المجتمع الدولي تمكّن من صوغ المبادئ والأسس التي لا بدّ من أن يبنى عليها مثل هذا الحلّ. كما أنّ الدول العربيّة لم تتمكّن من فرض تطبيق المبادرة العربيّة للسلام التي أقرّتها قمة بيروت بالإجماع منذ أكثر من عقد من الزمن، في وقت ما زال العدوّ الإسرائيلي يتمادى في احتلاله وتعنّته ورفضه لحق العودة، وسعيه لتهويد الأماكن المقدّسة وإقامة المزيد من المستوطنات غير الشرعيّة، وممارساتها العدوانيّة ضدّ الشعب الفلسطيني، إضافةً إلى انتهاكاته اليوميّة المدانة للأجواء وللسيادة اللبنانيّة.

يجب أن يعي العالم بأجمعه بأن لا استقرار ولا ديموقراطية ولا اعتدال في الشرق الأوسط من دون سلام عادل وشامل ودائم ومشرّف، ومن دون حلّ عادل وشامل لقضيّة فلسطين، ولكل أوجه الصراع العربي الإسرائيلي. ما يحتّم على المجتمع الدولي، توفير عناصر الضغط المناسبة، من أجل تهيئة ظروف هذا السلام على جميع المسارات بعيداً من الحلول الثنائية أو الجزئية، ضمن خطط عمليّة، ومهل زمنيّة محدّدة وملزمة، وعلى قاعدة قرارات الشرعيّة الدوليّة ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة، ومرجعيّة مؤتمر مدريد، والمبادرة العربيّة للسلام بجميع مندرجاتها، التي

تؤكّد الحقّ العربي في الأرض، وفي الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في لبنان والجولان، وفي قيام الدولة الفلسطينيّة الحرّة والمستقلّة بصورة فعلية وناجزة، وضمان عدم توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربيّة، التي لا تسمح أوضاعها الخاصة بمثل هذا التوطين؛ ومنها لبنان، وجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي ومن أسلحة الدمار الشامل، وإبعاد المآسي الجديدة عن شعوب المنطقة التوّاقة، وبصورة مشروعة للسلام والأمن والإزدهار.

في الصراع اللبناني مع إسرائيل

لقد عانى لبنان على مدى عقود طويلة من أطماع وأزمات وتضارب مصالح دولية هدّدت وجوده وكيانه في أحيان كثيرة، ما أدى إلى استحضار صراع الأنظمة على ساحاته. وأول هذه الأزمات، نكبة فلسطين وتدفّق آلاف اللاجئين إلى أرضه المحدودة المساحة والموارد. وعانى كذلك من احتلالين إسرائيليّين واعتداءات متواصلة، كان آخرها عدوان العام ٢٠٠٦ ورفض إسرائيل الدائم لتطبيق القرارات الدولية الداعية إلى انسحابها من الأراضي اللبنانية بلا شروط، وقد عهد مجلس الأمن الدولي إلى قوات الأمم المتحدة العاملة في الجنوب مساعدة الحكومة في استعادة سيادتها وبسط سلطتها على كامل التراب اللبناني.

إنّ مصحلة إسرائيل هي أن يبقى لبنان متوتراً أمنياً ومشرذماً سياسياً، بما يسهّل عليها التنصّل من تنفيذ القرارات الدولية الملزمة، وسعيها لتمرير المخطّطات والمؤامرات، وزرع الفتنة، وإحداث الشرخ بين اللبنانيين. وهي ما زالت مستمرة في إعتداءاتها على سيادتنا غير مبالية بالقانون الدولي وبقرارات الشرعية الدولية. فإسرائيل ترى في النموذج اللبناني خطراً على كيانها العنصري. إنّ صيغة لبنان لا ترضي إسرائيل القائمة على يهوديّة الدولة وعلى العنصريّة، حيث لا يستحقّ المواطنة فيها، إلّا مَن يقسم على الولاء لها كدولة يهودية، وهو ما يتناقض مع رسالة لبنان ودوره وتنوّعه الديني والثقافي والحضاري.

إنّ المطلوب هو العمل مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة، لإلزام إسرائيل بتنفيذ القرارات الدولية بجميع مندرجاتها، مع ضمان استمرار الدعم لمهمّة «اليونيفيل» والسعي لتوفير الشروط الضاغطة اللازمة لدفع إسرائيل إلى تنفيذ كل مندرجات

القرار ١٧٠١، واسترجاع أو تحرير ما تبقّى من أراضٍ لبنانية محتلّة، والكفّ عن الانتهاكات والخروقات المتواصلة للسيادة، وعن زرع شبكات التجسّس وتجنيد العملاء، والوقوف في وجه الأطماع بمياه لبنان وثرواته الطبيعية بما في ذلك حقول النفط والغاز، ووقف التهديدات بشنّ حروب جديدة ضدّه، والحؤول دون توطين اللاجئين الفلسطينيين فيه؛ مع الاحتفاظ بحق حماية لبنان والدفاع عن سيادته وعن ثرواته الطبيعية، وتحرير أو استرجاع ما تبقّى من أراضيه المحتلة، وذلك بجميع الطرق المتاحة والمشروعة، بما فيها خيار المقاومة.

في المقاومة والاستراتيجية الدفاعية

إنّ النزاع بين لبنان وإسرائيل، لم يكن ليتفاقم منذ التاسع عشر من آذار ١٩٧٨، تاريخ إصدار القرار ٤٢٥، وما كانت المقاومة لتقف وتواجه الاحتلال الإسرائيلي، لو ألزم المجتمع الدولي إسرائيل تنفيذ هذا القرار، الذي دعاها بكلّ وضوح إلى سحب قوّاتها من كامل الأراضي اللبنانيّة بصورة فوريّة وغير مشروطة. فالمقاومة نشأت في ظلّ الاحتلال، واستمرارها كان في التفاف الشعب حولها، واحتضان الدولة كياناً وجيشاً لها، ونجاحها في إخراج المحتل يعود إلى بسالة رجالها وعظمة شهدائها. إنّ خيار المقاومة هو خيار ضد الظلم والعدوان، وهو الخيار عندما لا يكون هناك تكافؤ أو تعادل في القوى، وهو الخيار الذي يؤمّن استعادة الحقوق وردع المعتدي. فإسرائيل لا تزال مصدر الخطر الأبرز على لبنان، وهي لا تتورّع عن إعلان نواياها العدائية تجاهه، والتهديد بضرب مؤسّساته ومنشآته الوطنية، والاعتداء على ثرواته الطبيعية، مما يؤكد إصرارها على العدوان، واستهتارها بالشرعية الدولية، وبقرارات الأمم المتحدة، وبقواتها العاملة في الجنوب، ناهيك عن استمرار احتلالها لأجزاء من الأرض، واستمرار حرمانها اللاجئين الفلسطينيين من حقوقهم المشروعة.

فاستناداً إلى حق لبنان في الدفاع عن أرضه، وردع العدوّ، ليس فقط عن خرق سيادته وحرمة حدوده وأجوائه واختراق نسيج مواطنيه بالعملاء والجواسيس، بل الاعتداء أيضاً على مياهه ونفطه، ولاستبعاد ومنع أي خطة ترمي إلى توطين الفلسطينيين على أرضه؛ فإنّه لا بدّ من المضيّ قدماً في عمليّة البحث والتوافق، عن طريق الحوار، على وضع إستراتيجية دفاعية لحماية لبنان من أطماع العدوّ الاسرائيلي، عمادها الجيش اللبناني، تتكامل فيها كلّ عناصر قوّة الدولة وتتضافر القدرات القومية للدفاع عن

الوطن، في مواجهة العدو الإسرائيلي ومكائده وشبكات تجسّسه، دفاعاً عن أرضنا وسيادتنا وثرواتنا الطبيعيّة، وتندرج تحت مفهوم الدولة في الدفاع عن أراضيها في إطار السياسة العامة للبلاد، وكيفية الإفادة من القدرات الوطنية للدفاع عن السيادة والأرض، وأبرزها طاقات الشباب ومعاني التضحية والإستشهاد، وتستند إلى تنمية القدرات الوطنية والديبلوماسية والعسكرية، وقدرات المقاومة من ضمنها.

ولقد أصبح ملحّاً درس الاستراتيجيّة الوطنيّة للدفاع وإقرارها في ضوء تطوّرات المنطقة، والتعديل الطارئ على الوظيفة الأساسيّة لسلاح المقاومة الذي تخطّى الحدود اللبنانيّة، من أجل حفظ قيمها وموقعها الوطني، وعدم استهلاك إنجازاتها في صراعات داخلية، بحيث تكون البندقية باتجاه العدو فقط، وعدم السماح بأن يكون لها وجهة أخرى. إنّ مشكلة السلاح تبقى عائقاً أمام مسيرة الوفاق الوطني، إذا لم تتوضّح وظيفة هذا السلاح وعلاقته بالشرعيّة وبالحكومة. وإذا لم يتم التوافق على الأطر والآليات المناسبة لاستعماله ولتحقيق أمرته، ولإقرار وضعه بتصرف الجيش، المولج حصراً باستعمال عناصر القوة، وذلك لدعمه في تنفيذ خططه العسكرية في مواجهة العدو الاسرائيلي وصدّ احتلاله للأرض وجبه اعتداءاته وأطماعه.

فاستناداً إلى التصوّر الصادر عن رئيس الجمهورية حول الاستراتيجية الوطنية للدفاع التي تسمح بمعالجة مسألة السلاح، وتعزّز مجمل القدرات الوطنيّة المقاومة والرادعة، مع المحافظة على مصلحة الوطن وعلى دور الدولة المركزي ومسؤوليتها في إدارة الشؤون المصيريّة، وإنطلاقاً من التمييز الواضح والدقيق والمستمر بين المقاومة والإرهاب والحاجة إلى ضبط السلاح المستشري في كافة المناطق، ولتحصين مقدرتنا على المقاومة والدفاع حصراً عن لبنان، فقد حان الوقت لحشد القدرات القومية بإمرة الدولة ومرجعيّتها، بحيث تكون بجيشها وقيادته السياسية العليا الناظمة الأساسية والمقرّرة لإستعمال هذه القدرات والجهة الوحيدة التي تدافع عن الأرض وتحمي القانون لتحصين لبنان ولحماية الجميع بمَن فيهم المقاومة.

التحوّلات في العالم العربي

في طبيعة التحوّلات الجارية
في الأزمة السورية
في أزمة اللاجئين من سوريا
في التحوّلات لمصلحة لبنان

في طبيعة التحوّلات الجارية

يشهد العالم العربي تحوّلات تاريخيّة طاولت العديد من أرجائه وما زالت تتوالى فصولاً. فهي قد بدأت بحركات اعتراض مطلبيّة وانتفاضات شعبيّة وشبابيّة، أسبغت عليها تسمية «الربيع العربي»، تحاول تلمّس التغيير واعتلاء منابر ومواقع السياسة وتحقيق إصلاحات سياسية تهدف إلى وضع الأنظمة العربية في المسار الديموقراطي الصحيح. ورغم الأمل الذي أحيته هذه التطوّرات في الانفتاح على آفاق التغيير والتقدّم، وفي انبلاج فجر جديد من الإصلاح والحريّة والديموقراطيّة التي تسمح بالتداول السلمي والدوري للسلطة، وبتحفيز فرص الاستثمار والتقدّم الاقتصادي والاجتماعي، إلّا أنّ هذا الحراك والمراحل الانتقالية التي تلته في عدد من الدول العربيّة، اعترضته وما تزال تعترضه، عثرات وشوائب وتحدّيات عديدة، وهو بات يعاني بوضوح مخاطر التطرّف والتشرذم والاستبداد والإرهاب، تترافق مع أحداث عنف وقمع وغلو، ومع إثارة مريبة للنعرات المذهبيّة والطائفيّة، وزرع لبذور الفتنة، ومظاهر الانقسام والانحراف نحو منزلقات الأحادية والهيمنة، ما يستوجب العمل على تلافيه.

وبالرغم من عدم وضوح آفاق المرحلة المقبلة بكل أبعادها، والتصوّر النهائي لما ستسفر عنه الأوضاع في المنطقة، يبقى الأمل كبيراً في أن تؤدّي هذه التحوّلات إلى تمكين الشعوب العربية من تحقيق مطالبها المشروعة من طريق الحوار والتوافق، بعيداً من أيّ شكل من أشكال العنف والتشرذم والحروب والتدخّل الخارجي، وتحقيق ما تتمنّاه هذه الشعوب لنفسها من إصلاح وحريّة وديموقراطيّة حقّة، وتحافظ على الحريّات الأساسيّة، ومنها حريّة الرأي والمعتقد، وعلى حقوق الإنسان، ومنها حقوق المرأة، وتسمح بمشاركة جميع المكوّنات الحضاريّة والثقافية في إدارة الشأن العام بصورة متكافئة وعادلة، خصوصاً وقد كانت لهذه المجموعات المكوّنة للذات العربيّة، ومن بينها المكوّن المسيحي مساهمات جوهريّة في بلورة الفكر القومي وتحقيق النهضة العربيّة، وفي الدفاع المستمرّ عن قضيّة فلسطين وقضايا العرب المحقّة في مجالات الفكر والفنّ والأدب والديبلوماسيّة، كما في ساحات المواجهة والنضال.

من هنا، فإنّ مستقبل شعوبنا ودولنا يبدو متوقّفاً خلال السنوات المقبلة، على مدى نجاحنا في جبه هذه التحديات وفي تحقيق العدالة، كشرط من شروط بناء السلام وتعزيز الاستقرار والاعتدال والديموقراطيّة في الشرق الأوسط. وهذا يعني على

الصعيد العملي، مدى نجاحنا في المساهمة بتغليب قوى الاعتدال على مساحة العالم العربي، في وجه التيّارات، التي باتت تجنح نحو التطرّف والغلو والتشرذم والاستبداد والإرهاب، مع ما يتطلّب ذلك من وعي للمخاطر، ومن عمل تربويّ وتنمويّ دؤوب وهادف، من دون التخلّي بطبيعة الحال، عن واجب البحث الدائم عن العدالة، وعن الحقّ في مقاومة الاحتلال، وفقاً لما نصّت عليه شرعة الأمم المتحدة. وهو يعني كذلك مدى مقدرتنا على اختيار نظمنا السياسيّة الفضلى، في ضوء ما نشهده من مخاطر انزلاق نحو التشرذم أو الأحاديّة والظلم.

ويقيني أنّ الأنظمة القائمة على الديموقراطيّة الحقّة، وعلى نهج الحوار والمشورة والتوافق، والملتزمة حريّة الرأي والمعتقد، وضمان حقوق جميع المكوّنات الحضاريّة لمجتمعاتها، هي الكفيلة بتوفير الاستقرار والتنمية المستدامة لشعوبها. إنّ مستقبل شعوبنا ودولنا سيتوقّف أخيراً على مدى نجاحنا في توحيد الصفّ العربي على أسس قوميّة واضحة وتفعيل آليّة العمل العربي المشترك، وبلورة حلّ متفاوض عليه، للاشتباك الإقليمي القائم بأوجه مختلفة، على الساحة العربيّة بالذات، والذي نعاني تداعياته السلبيّة، مع ما بات يتسبّب به من توتّر مذهبي ومناخات فتنة. ومثل هذا الحلّ لا بدّ من أن يقوم على مبدأ احترام سيادة الدول، والاعتراف المتبادل بمصالحها المشروعة، وعدم التدخّل في شؤونها الداخليّة.

في الأزمة السورية

إنّ لبنان الذي تربطه بسوريا علاقات أخوّة وجوار مميّزة، من الطبيعي أن يكون معنياً بصورة مباشرة بالنزاع الدمويّ المفجع الدائر على الأراضي السوريّة، من زاوية الحرص على مصير هذا البلد الشقيق واستقراره وعزّته وتقدّمه، وتالياً بطبيعة التحوّلات الجارية على أراضيه، وذلك بحكم علاقات الجوار والأخوّة والترابط الاقتصادي والاجتماعي بين البلدين والشعبين. لقد أثبتت كل التجارب، في سوريا وغير سوريا، أنّ الحلول الأمنيّة والأساليب العنفيّة تحقّق نتائج معاكسة لأهدافها الأساسيّة. وأن إضعاف سوريا، كما إضعاف أيّ دولة عربيّة، يضيّع علينا جميعاً فرصاً واسعة في التقدّم والنموّ. وعلى هذا الأساس، فإنّ لبنان قد أعلن مراراً عدم تأييد أيّ تدخّل عسكري خارجي في سوريا، ومن ثم رفض الضربة العسكرية التي كادت أن تحصل وتمّ تفاديها في اللحظة الأخيرة.

لذلك فإنّ للبنان مصلحة، من منطلق قومي، في تزخيم السعي الهادف لإيجاد حلّ سياسي سريع ومتكامل للأزمة المتمادية في سوريا، ينهي النزاع الدموي المفجع ويوقف النزيف، ويبعد مخاطر التشرذم والفوضى والتطرّف والإرهاب، ويحول دون تمدّد التطرف إلى دول الجوار، وتوتير العلاقات الدولية بشكل خطير. وأنّ الآمال ما زالت معقودة على أن تتمكّن الجهود الديبلوماسيّة القائمة، على صعوبتها، في وقف دوّامة القتل والدمار المفجعة، وهذه المأساة الأكبر إنسانياً وأخلاقياً وحضارياً منذ الحرب العالمية الثانية، وبلورة حلّ سياسي متوافق عليه من جميع الأطراف، يصون وحدتها واستقرارها ويضمن حقوق جميع مكوّنات شعبها المتجذّر في الحضارة وحريّاتهم الأساسيّة، بعيداً من أيّ تدخّل عسكري خارجي، ويسمح بتحقيق ما يريده السوريون لأنفسهم من إصلاح وقيام ديموقراطيّة حقّة تحفظ وحدة سوريا، بعيداً من العنف والتقاتل والتطرّف والتشرذم. كما ويسمح للنازحين السوريين بالعودة بكرامة وأمان إلى أرضهم وديارهم في أقرب الآجال. وإنّه ليبقى أقلّ كلفةً أن يأتي هذا الحلّ السياسي متأخّراً، من أن لا يأتي أبداً.

في أزمة اللاجئين من سوريا

لقد بلغت أعداد اللاجئين الوافدين من سوريا إلى لبنان أرقاماً غير مسبوقة، وقد ارتفع عددهم إلى ما يوازي ثلث سكّان لبنان. وهذا ما يفوق قدرته وقدرة أيّ دولة على الاستيعاب. إنّ مشكلة النازحين السوريين باتت تشكّل عبئاً إضافياً ضاغطاً على الأوضاع العامة في البلاد، وبدأت تؤثّر سلباً على الأمن والسلم الداخلي والإقليمي، وأصبحت تشكّل تهديداً وجوديّاً، من شأنه أن يزعزع أسس البنيان اللبناني. وإذا ما كانت الدولة اللبنانيّة قد قرّرت عدم إقفال حدودها أمام هؤلاء النازحين وعدم إعادتهم قسراً إلى بلادهم، وكذلك تقديم الخدمات الأساسيّة الممكنة لهم، فإنّ متابعة الأوضاع على أرض الواقع، تشير إلى إمكان نشوء مشكلات أمنيّة واقتصاديّة واجتماعيّة جديّة، جرّاء تنامي أعداد اللاجئين إلى حدود تفوق الطاقة القصوى للاستيعاب. وهذا يستوجب بحثاً جدّياً في سبل حلّ هذه المشكلة المتفاقمة في بلد يقوم على رقعة جغرافيّة محدودة المساحة والموارد والإمكانات، وعلى توازنات دقيقة، والتزامات ميثاقيّة مؤسّسة لجوهر كيانه وضامنة لاستقراره، وكونه من الدول التي ما زالت في طور التعافي من تداعيات نزاعات داخليّة واعتداءات خارجيّة استهدفت بناه التحتيّة وأضعفت اقتصاده.

وبانتظار إيجاد الحلّ السياسي الذي ننشده للأزمة السوريّة، والذي من شأنه أن يسمح للاجئين بالعودة الآمنة والكريمة إلى بلادهم في أسرع الآجال. وتلافياً لنشوء مشكلات بالغة الخطورة جرّاء استمرار تدفّق اللاجئين السوريين إلى لبنان. وبما أنّه لا يمكن إلزام الأوطان، كما الأفراد، بالمستحيل وبما لا قدرة لهم عليه، فإنّه يتوجّب على المجتمع الدولي وعلى الدول العربية، وكذلك على «المجموعة الدولية لدعم استقرار لبنان السياسي والاقتصادي والأمني»، تكريس جهد استثنائي ومتكامل لاتخاذ التدابير الفعلية والعاجلة لتلبية احتياجات اللاجئين الإنسانيّة والحياتيّة الأساسيّة، وتوفير المبالغ والإمكانات البشريّة والماديّة الكافية، وضمان قيام الدول التي التزمت تقديم مساهمات مالية بتسديد كامل التزاماتها، وتزخيم الصندوق الائتماني الذي أطلقه البنك الدولي، وضبط عملية النزوح وتأطير وتنظيم وجود اللاجئين عن طريق تعزيز أطر ومساحات إيواء النازحين داخل الأراضي السوريّة بالذات، في مناطق آمنة تقع خارج إطار النزاع الدائر، والبحث في سبل تقاسم الأعباء والأعداد بصورة متكافئة بين الدول، من منطلق المسؤوليّة الإنسانية والقانونية الدولية المشتركة، وهو مبدأ معترف به دولياً وسبق اعتماده في مناطق مختلفة من العالم خلال العقود الماضية.

في التحوّلات لمصلحة لبنان

إنّ ما تشهده الدول العربية حالياً، يُعتبر وكأنّه فترة مخاض في الشرق الأوسط للتحول إلى الديموقراطية وهو يصبّ في مصلحة لبنان. والتحول الديموقراطي في الشرق الأوسط سيحسّن ممارسة الديموقراطية في لبنان. ولعلّ سبب التوترات التي شهدها لبنان يعود إلى كونه كان يعيش في محيط غير ديموقراطي وبعيد عن تداول السلطة، وحاولت هذه البيئة بناء قوى سياسية مرتبطة بها في لبنان. وهناك قسم كبير من اللبنانيين حاولوا بناء قوى سياسية مرتبطة بالقوى الخارجية على أساس عدم تداول السلطة. وقد حوّل هذا الأمر لبنان إلى ساحة صراع لفترة طويلة بفعل الترابط السياسي المتبادل بين الداخل والخارج. وبالتالي، عندما تتحول الدول إلى الديموقراطية، تصبح العلاقة أفضل بين بعضنا والدول المحيطة بنا التي نحب، والتي نرغب في إقامة علاقات مميّزة معها وعلاقة أشقاء وأخوّة، إنّما مبنية على المؤسسات والمجتمعات. وهكذا نخطو بشكل أقرب إلى الديموقراطية الحقيقة التي ينادي بها الجميع.

والتحول القائم في الدول العربية باتجاه الديموقراطية، هو ما نريده انسجاماً مع طبيعة النظام اللبناني الديموقراطي منذ سبعين سنة. إننا نريد هذا التطور لكي تصبح علاقتنا مع الدول العربية طبيعية مبنية على الاحترام المتبادل. علاقة مبنية بيننا والدول الأخرى على مستوى الدولة، وليست على أساس تبعية أو ارتهان أو رهن للداخل مع سياسة هذه الدول. هذه العلاقة الطبيعية ستتحقّق بعد إرساء الأنظمة الديموقراطية في الدول العربية. هذا هو المناخ اللبناني. فلبنان يعيش ديموقراطية منذ عشرات السنين، أما المناخ الديموقراطي الجديد في الدول العربية، هو مناخ سليم، ويعزّز وضعنا لبنانياً، ويتطلب منّا ممارسة ديموقراطيتنا بشكل راقٍ وصحيح كي نطوّر البلد. إن علاقتنا مع الدول الشقيقة المحيطة بنا، هي علاقة سليمة مستندة إلى المؤسسات والمجتمعات، وهذه علاقة صحية يجب أن تسود بين لبنان وأشقائه العرب.

إنّ الإصلاحات المنشودة في العالم العربي، أساسها الإصلاح الدستوري، وضمان الحقوق والحريات، وصحّة التمثيل الشعبي، والتداول الدوري للسلطة، وتحقيق العدالة والمساواة، وتطبيق النظام الديموقراطي، وحريّة الرأي؛ وهي إصلاحات سبق للبنان أن اعتمدها منذ إنشائه كدولة، وأمّنت له الاستقرار الأمني والاقتصادي. إنّ التحول الديموقراطي الذي يحصل الآن في الدول العربية، هو فرصة لنا لكي نمارس في المناخ الجديد ديموقراطيتنا بشكل صحيح. فهم يتحوّلون إلى الديموقراطية، ونحن لدينا هذه الديموقراطية، ولكن يجب أن نمارسها بشكل صحيح. وهذا يحصل عبر تطبيق مبادئ ميثاق العيش المشترك بشكل صحيح، وعبر تطبيق «إعلان بعبدا» نصاً وروحاً، وتحصين أنفسنا في وجه التداعيات السلبيّة للأحداث في محيطنا العربي، والتأقلم مع ما قد تأتي به هذه التحوّلات من وقائع جديدة وإيجابيّات.

الأقليّات ومسيحيّو الشرق

في القلق على مسيحيي المشرق وبلاد النيل
في مستقبل المسيحيين في الشرق
في مفهوم العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين
في النموذج اللبناني للعيش المشترك بين الأقليات

في القلق على مسيحيّي المشرق وبلاد النيل

إنّ مسيحيي المشرق وبلاد النيل، الذين شكّلوا ما يقارب الخمسة والعشرين في المئة من مجمل السكّان في أوائل القرن العشرين، ليتضاءل عددهم إلى نسبة ستة في المئة تقريباً في السنوات الأخيرة نتيجة عوامل عنفيّة عديدة، كانت لهم مساهمات جوهرية في بلورة الفكر القومي العربي، وتحقيق النهضة العربية، وإعطاء العروبة مضامين تتخطى الطائفية والمذهبية الضيقة، بحيث لا يجوز معها الحديث عن أقليات. أما اليوم، مع اهتزاز الفكرة القوميّة، وتنامي الحركات الأصوليّة الرافضة للآخر المختلف، على محدوديّتها، عادت مشكلة الأقليّات، كما يعرّف عنها البعض، إلى دائرة التفاعل والاهتمام في ضوء سلسلة طويلة ولكن معزولة حتى الآن، من حوادث العنف والاعتداء.

إنّ الأخطار التي تهدّد مسيحيي الشرق أصبحت معروفة، وأهمّها تقلّص في الوجود الديموغرافي والجغرافي ونزيف الهجرة وتراجع الدور في القرار السياسي والاقتصادي، باستثناء لبنان، وارتفاع صوت العصبيّة الطائفيّة والمذهبيّة، واندلاع المسألة الدستوريّة بشأن مدى الفصل بين سلطة الدولة ومؤسساتها وأحكام الشريعة ومفاهيمها السياسيّة، والحراك الشعبي القائم، على ما يحمله من آمال ويشوبه من تطرّف وعنف، وغياب الحريّة والشعور بالغربة عن المجتمع وثقافته، والمعاناة من إكراه السلطة الجائرة وعبء بعض التقاليد، إضافةً إلى الحاجة والعوز والفقر، واستدامة حالات الحروب الأهليّة والخارجيّة.

إلّا أنّ ما يدعو إلى تبديد القلق أنّ التحوّلات العاصفة لم تكرّس في أيّ بلد الفكر الأحادي المطلق، حيث تبرز محاولات للتوفيق والمواءمة بين المفاهيم والنظم، كمثل ما ذهبت إليه وثيقة الأزهر مثلاً في الحديث عن الدولة الوطنيّة من دون تحديد صفات أخرى للدولة. وقال بعض الفقهاء والمفكّرين بالدولة المدنيّة، أيّ الدولة غير التيوقراطيّة، من دون أن تكون دولة محايدة بين الأديان. ومن الأمور المشجّعة على التفاؤل أيضاً أنّ لبّ المشكلة لا يكمن في المعتقد الديني بل في العصبيّة. فالخطر الأكبر للتطرّف والغلوّ إلى أيّ طائفة أو مذهب انتمى، هو على الاعتدال وعلى الديموقراطيّة الحقّة وروح التسامح والإخاء التي طالما سادت على مساحة العالم العربي، ووحّدت الشعوب والقلوب على قاعدة الانتماء القومي والقيم الروحيّة والإنسانيّة السامية.

في مستقبل المسيحيّين في الشرق

رغم الاعتداءات المتكرّرة في فترات معيّنة، فإنّ الأمل كبير بأنّ مستقبل المسيحيين في الشرق هو استمرار لماضيهم في المنطقة، أيّ أنّه مزيج من المصاعب والامكانات ومن الاخفاقات والنجاحات، ومحكوم دائماً بالتحدّي والاستجابة له. وهذا ما ينطبق على نظرة «أرنولد توينبي» إلى مجرى التاريخ البشري. بمعنى أنّ مستقبل الجماعات محكوم بقدرتها دائماً على الاستجابة للتحديات التي يفرضها عليها واقعها ومحيطها. وأنّ التحدّي المطروح على المسيحيين في لبنان والشرق، هو الحؤول دون أن يصبح الشرق منطقة رتيبة معقّمة حيث لا وجود لتنوّع الأديان وامتزاج الحضارات المثمر.

وإذا ما اعتبرنا الهجرة غربة للفرد وخطراً وجودياً للجماعة، وتفريطاً بما إئتمنّا عليه من أرض وإرث وقيم، فإنّ مستقبل المسيحيين المشرقيين لا يكون بالتقوقع والانعزال، لأنّ ذلك مخالف لطبيعة رسالتهم ولتاريخ تجذّرهم في الشرق ومساهمتهم في نهضته وعزّته ونضالاته؛ ولا يكون بالحماية العسكريّة الأجنبيّة، لأنّها مشروع بائد ومستفزّ ويتنافى مع عمق انتمائهم القومي؛ ولا يكون بما يسمّى «تحالف الأقليّات»، لأنّه منطق مواجهة مرفوضة ومشروع حرب دائمة ومدمّرة؛ ولا يكون بالتماهي بشكل عام مع الأنظمة غير العادلة والمتسلّطة، لأنّ فيه مشروع عداوة مع الشعوب ويتناقض مع روح الدين المسيحي الرافض لأيّ قهر أو ظلاميّة أو ظلم.

إنّ مستقبل المسيحيين المشرقيّين يكون بتعزيز منطق الاعتدال والانفتاح ونهج الحوار في محيطهم، وكلّ جهد يهدف إلى بناء الدولة العادلة والحاضنة، التي تحترم حقوق الإنسان والحريّات الأساسيّة، بما في ذلك حريّة العبادة وممارسة الشعائر الدينيّة، والتي تسمح بمشاركة جميع مكوّنات المجتمع الحضاريّة في الحياة السياسيّة وفي إدارة الشأن العام، بقطع النظر عن أحجامها العدديّة، بل استناداً إلى ما تمثّله وترمز إليه من تنوّع مثري للذات العربيّة في أبعادها الفكريّة والثقافيّة والعلميّة. مشروع المسيحيين في الشرق هو مشروع كلّ مواطن، إلى أيّ طائفة أو مذهب انتمى، يتوق إلى الحريّة والعدالة والسلام والتنمية. إنّهم أصحاب حقّ ورسالة وصاحب الحقّ لا يموت وناشر الرسالة لا يستسلم.

في مفهوم العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين

إنّ الآباء المؤسّسين للنظام اللبناني أدخلوا في تجربتهم وعبر الميثاق الوطني بعداً جديداً على الديموقراطيّة هي ديموقراطيّة الجماعات، وهي التي تترك الحيّز المعهود للأفراد بحقوقهم وواجباتهم وتتعاطى في الوقت نفسه مع الجماعات، محاولة أن تقيم بينها لعبة سياسيّة قائمة على القبول المتبادل. كذلك، فإنّ لبنان وخصوصيّة المسيحيين فيه، كانا دائماً واقعاً حاضراً في حياة مسيحيّي الشرق، وفي نظرتهم إلى واقعهم ومستقبلهم. لبنان الكيان والنظام والنموذج لعيش الأديان والجماعات المختلفة، قام على العيش المشترك الاجتماعي والسياسي، أيّ العيش بين المسيحيين والمسلمين بالمساواة المطلقة كينونة وشرعاً.

العيش المشترك لا يعني تجاور المسلمين والمسيحيين في مكان واحد أو أرض واحدة أو دولة واحدة. فهذا التجاور الاجتماعي والمعيشي عمره في الشرق أكثر من ألف وأربعمئة سنة، إلّا أنّه أعطي في لبنان بالذات صورته الفضلى، وقد غدا للشرق والغرب رسالة حريّة وعيش مشترك وتكامل مبدع. فالعيش المشترك ليس التعايش الاجتماعي في علاقاته الأفقيّة من تجارة وتجاور وتعامل. إنّ العيش المشترك هو العيش المشترك السياسي بعلاقاته العموديّة، أيّ علاقات الحاكم والمحكوم على قياس واحد من المساواة والمشاركة. إنّه مشاركة في الحكم والسلطة داخل إطار القبول والرضى المتبادل. فلا لتحكّم الأكثريّة الساحقة التي تؤدّي إلى هيمنة العدد، ولا للأقليّة المهيمنة التي ينتهي حكمها إلى الدكتاتوريّة.

إنّ العيش المشترك يعني عدم التقوقع على الذات أو الاستعلاء على الآخرين. إنّه يعني الدخول مع الآخرين في حوار دائم والتفاهم والتعامل معهم على قدم المساواة. إنّه يعني أيضاً تحقيق الذات مع الآخر وليس ضدّه أو على حسابه أو ضدّ الذات أو على حسابها. في المقابل، فإنّ المطلوب من الآخر المختلف تقديم الهويّة الوطنيّة على الهويّة الدينيّة، واحترام الخصوصيّات، وتعميم ثقافة التسامح، والمحافظة على الأصل التاريخي لهويّة البلد المتعدّد ونواته الحضاريّة الأقدم، بعيداً عن ثقافة أحقيّة الغالبيّة وغلبتها. إنّ هذا النموذج يحتاج دوماً إلى دولة قويّة بمؤسسات منبثقة من عمليّة ديموقراطيّة سليمة.

في النموذج اللبناني للعيش المشترك بين الأقليّات

إنّ نموذج الاستثناء اللبناني المميّز، قد يشكّل منطلقاً لنظام اجتماعي وسياسي مشرقيّ جديد يؤدّي بتنوّعه وحريّاته الفرديّة والعامة إلى مطاف ينتهي بدولة المواطنة الحقيقيّة. فلبنان تأسّس ككيان حريّة، وأنبت في العصر الحديث حريّات عدّة تأصّلت فيه، من حريّة المعتقد إلى حريّة الرأي والتعبير، وصولاً إلى حريّة الاجتماع وسائر الحريّات العامة المتعارف عليها في الأنظمة الديموقراطيّة الحديثة. وإلى الحريّة، رعى الكيان اللبناني حماية الأقليّات، أقليّات الدين والرأي والموقف والسياسة، وجميع الأقليّات التي تباينت بالرأي والمعتقد مع الأكثريّة، فاجتمعت فيه لصون معتقداتها ومواقفها. وشكّلت مكوّنات ثقافيّة وحضاريّة متنوّعة في إطار من الوحدة والإغناء المتبادل. وتمّ التعبير عن ذلك في النظام من خلال خصوصيّة التوازن والمشاركة في السلطة لجميع الطوائف.

لقد أظهرت زيارة قداسة البابا السابق بينيدكتوس السادس عشر للبنان في العام ٢٠١٢، وقبلها زيارة قداسة البابا الراحل الطوباوي يوحنا بولس الثاني في العام ١٩٩٧، مدى حيويّة الوجود المسيحي في لبنان ونوعيّة الشراكة البنّاءة القائمة بين المسيحيين والمسلمين، بإرادة حرّة وواعية، والتي يقع علينا واجب تعميقها وتثميرها. كذلك شكّل الإرشادان الرسوليان الموجّهان إلى مسيحيّي لبنان ومسيحيّي الكنائس الشرقيّة خريطة طريق فعليّة لطبيعة علاقتهم بين بعضهم البعض، ومع إخوتهم المسلمين، وفي محيطهم العربي. ومن المفترض بهذه الإحاطات المرشدة والمضيئة أن تشكّل عناصر فرح وأمل ورجاء ومنطلقات لعزم جديد، لن تقوى عليه الشدائد، بالرغم من أجواء القلق الظرفيّ السائدة.

إنّنا نعتقد مع شارل مالك بأنّه إذا سقطت المسيحيّة الحرّة في لبنان انتهى أمرها في الشرق الأوسط كلّه بل في آسيا وإفريقيا. وإذا تفشّت لدى المسيحيين عقدة الشعور الأقلويّ ورضخوا له، حكموا على أنفسهم بالذوبان وفقدان الذات، وحُكم على تاريخهم بالانفتاح والإقدام والعيش الحرّ الذي بنوه مع إخوانهم في المجتمعات الشرقيّة على مدى قرون.

شؤون دولية

في دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن
في الديبلوماسية الوقائية
في مواجهة التطرف والتعصّب والإرهاب
في علاقة العرب بالعالم
في إصلاح النظام الاقتصادي العالمي
في الموقف من القضايا الكبرى التي تُقلق الإنسانية

في دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن

إنّ منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصّصة، قد أُنشئت أساساً للحفاظ على السلم والأمن الدوليَّين، ولتمتين أسس السلام والعدالة والتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في العالم، ولحماية البشرية من ويلات الحروب والنزاعات التي أدمتها وأعاقت تقدّمها ونموّها خلال حقبات متتالية من التاريخ. إلّا أنّ الأزمات السياسيّة والاقتصاديّة المتتالية خلال العقود الماضية، أظهرت هِنات هذا النظام الدولي وثغراته. فالأمم المتحدة من جهة، ومجلس الأمن الدولي على وجه التحديد، بحاجة لإصلاح، كي يصبح أكثر ديموقراطيّة وتمثيلاً لموازين القوى الجديدة، وأكثر فعاليّة في تطبيق قراراته، من أجل استعادة الثقة في مقدرتها على معالجة المشكلات الدوليّة ومواجهة الجرائم واتخاذ القرارات المناسبة في شأنها، وتنفيذ هذه القرارات من دون عوائق، ومن دون انتقائية وازدواجية معايير وذلك كبديل من منطق القوّة المشروعة الذي قد تلجأ إليه الشعوب التي تقع بلدانها ضحيّة العدوان والاحتلال في غياب المرجعيّة الدوليّة القادرة والضامنة.

إنّ ركائز الإصلاح المنشود تكون، عبر تحسين أداء الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وانتقالهما من حالة «ردّ الفعل» إلى حالة «المبادرة»، وعبر تعزيز دور الوساطة والمساعي الحميدة، وتفعيل الحلول السياسية الشاملة للنزاعات، ومعالجة أسباب وجذور الصراعات قبل اندلاعها، وثني الدول العدوانيّة عن مطامعها في أراضي الغير وثرواتها الطبيعيّة، وتجنّب المعايير الازدواجية والاستنساب عند اعتماد التدابير الزجريّة، والعمل على تعزيز الديموقراطيّة، وتعميم الفكر المستنير والمعتدل، وتشجيع قيام بيئة حاضنة للحوكمة الرشيدة والبعيدة عن التعصّب والعنصريّة والاستكبار، والمضيّ قدماً في المبادرات الهادفة لتوطيد الحوار والتقارب بين الحضارات والثقافات والديانات. من جهته، سيبقى لبنان وفيّاً لرسالة الحريّة والعيش المشترك التي يتميّز بها، ملتزماً قرارات الشرعيّة الدوليّة، حريصاً على روح الاعتدال والوفاق التي بنى عليها جوهر كيانه، وشريكاً فاعلاً في السعي الدولي الشامل لتحقيق مقاصد العدالة والسلام والتنمية البشريّة المستدامة.

في الديبلوماسية الوقائية

إنّ الحروب والنزاعات في العالم ليست حتميّة، بل غالباً ما يمكن التأثير على مجرى الأحداث بما يحول دون نشوبها أو تفاقمها. من هنا تكمن أهمية اعتماد مفهوم الديبلوماسيّة الوقائيّة، ضمن منظومة الأمم المتحدة، ومن قبل المنظمات الاقليمية والدولية، والمجتمع الدولي، والحكومات، وهيئات المجتمع المدني التي تعنى العمل على منع نشوء النزاعات، ومنع تفاقمها وتحوّلها إلى صراعات، والحؤول دون انتشارها، وصولاً إلى ترسيخ دعائم السلام بعد انتهاء النزاعات ومنع تجدّدها.

إنّ كلفة الاستثمار في الديبلوماسيّة الوقائيّة، تبقى أقلّ بكثير من كلفة النزاعات وتداعياتها، عدا النتائج الإنسانيّة الرهيبة التي تترتّب عليها. غير أنّ نجاح الديبلوماسيّة الوقائيّة لا يكتمل، إلاّ باعتماد آليّات وقاية فاعلة لتلافي النزاعات في مختلف مناطق العالم، ولاسيما منها المناطق التي تهدّد مباشرةً الأمن والسلم الدوليَّين، كما هي الحال في الشرق الأوسط، والتصدّي لجذور الأزمات، وتعزيز ثقافة السلام، وتفعيل مفهوم حوار الثقافات، وإقامة نظام اقتصادي ومالي عالمي أكثر عدلاً وإنصافاً، ومعالجة القضايا الكبرى التي تقلق الانسانية.

في مواجهة التطرف والتعصب والإرهاب

إنّ نشوء التيّارات والنزعات والأصوليّات المتطرّفة والإرهابية الرافضة للآخر، المعتمدة على التطرّف والعنف والإرهاب، كوسيلة لفرض نظرتها ونمط تفكيرها وحياتها على الغير المختلف، والداعية إلى التزمّت والانغلاق ورفض الحوار والعيش المشترك، وأدّت بالبعض إلى التفرقة وافتعال الفتن الدينيّة والطائفيّة من طريق الإساءة إلى معتقدات الآخرين وجوهر إيمانهم وتمجيد منطق التصادم والعنف، وإلى المطالبة بالعودة إلى الإمارات الدينيّة أو المنعزلات العنصريّة، ولجأت من أجل تطبيق ذلك إلى أساليب عنفية تجافي السلام والحريّات العامة؛ باتت في عالمنا اليوم من أبرز الآفات وأشدّها خطورةً، وتؤدي إلى أعمال إجرامية وقتل أو تهجير المواطنين المسالمين، ودفعهم على دروب التشرّد والبؤس والعوز والمرض. كما باتت من أسباب النزاعات والحروب الظالمة والقاتلة، والمؤدّية لاحتلال الأراضي، وتقسيم الدول، وتهجير الشعوب بعيداً عن أرضٍ تجذّروا فيها كطوائف ومجموعات ثقافيّة وحضاريّة، منذ أقدم العصور.

في خضمّ هذه النزعات الأصوليّة الأحاديّة، وهذا الصراع في العالم اليوم بين الانفتاح والاعتدال والتعدد والتنوّع من جهة، وبين الانعزال والتعصّب والتقوقع والتسلّط من جهة ثانية. فإنّ الغلبة، كما يعلّمنا مسار التاريخ، هي للانفتاح وللدول التي تعتمده. فالانفتاح سينتصر والعولمة ستعزّز الديموقراطية التي تفرض وتجبر الدول على الانفتاح. وهنا نؤكّد على دور رجال الدين والمرجعيات الكبرى، في الشرح والتوجيه وتحريم ثقافة الموت، في موازاة دور الدولة في المراقبة والملاحقة والمحاكمة والقصاص. فالتكفيري الذي يكفّر الآخرين من البشر هو وحده الكافر. إنّ أهمّ سلاح لمواجهة التطرّف والتعصب والإرهاب، هو المضي في عمليّة البحث عن تعريف واضح لهذه الآفات ومعالجة جذورها وأسبابها، وفي التواصل والتكامل بين الحضارات والثقافات لا بل والديانات، وتعزيز ثقافة السلام وضرورة ربطها بثقافة العدالة، التي لا سلام حقيقياً أو دائماً من دونها، وفي بلورة ركائز ثقافة جديدة يصبح معها منطق الحوار والتواصل والانفتاح على الآخر منطقاً مغرياً ونهجاً جذّاباً للشعوب، وفي توحيد الجهود من أجل عالم أفضل وأكثر إنسانيّة تسود فيه قيم المساواة والعدالة واحترام الآخر.

في علاقة العرب بالعالم

إنّ علاقة العرب بالعالم قد ازدادت مأساويّة بفعل الاحتلال الإسرائيلي، والحروب ضدّ الإرهاب، والعنصريّة السياسيّة والثقافيّة والدينيّة والمذهبيّة المدمّرة، التي لم ينجوا من حبائلها. كما أنّ مسار النهضة العربية خلال القرن العشرين ومطالع القرن الحالي قد تعثّر أو أعيق، بفعل معارضة جذريّة للمبادئ والقيم التي باتت تتّسم بصفة الكونيّة، والناتجة عن الحاجة المشروعة إلى توكيد الذات الحضاريّة في وجه سياسة القهر والإخضاع والاستتباع. وقد صرفتهم هذه الحاجة عن كلّ ما عداها، ما جعلهم ينظرون إلى العالم وإلى الكونية، وكأنّها مجرّد خطر داهم عليهم، أو كأنهم ليسوا من هذا العالم، بل في قطيعة معه.

إنّ العالم العربي مدعوّ إلى تحقيق المصالحة بين الخصوصيّة العربيّة والإسلاميّة، وبين العالم والمبادئ والقيم الكونيّة. فالخصوصيّة ليست نقيض الكونيّة، ولم تكن يوماً كذلك في تاريخ العرب، ولاسيما في عصور ازدهارهم، وفي محاولاتهم النهضويّة. والعرب مدعوّون لكي يكونوا فاعلين ومؤثّرين في حركة الحضارة الكونيّة، كما والمزاوجة بين سعيهم الدؤوب لبلوغ الحداثة بمختلف أبعادها، وضرورات المحافظة

على المبادئ والقيم الأخلاقيّة والروحيّة التي تميّز هويّتهم المشرقيّة، والتفاعل مع ثقافات العالم، على نحو يجعل من القيم الكونيّة، أو المسمّاة كذلك، كونيّة بالفعل، أيّ عربيّة وإسلاميّة أيضاً.

في إصلاح النظام الاقتصادي العالمي

إنّ الأزمات المالية والاقتصادية العالمية المتتالية التي تحدث في دول الشمال والجنوب على السواء، والتي لم تنتهِ هذه الدول من معالجة أسبابها وتداعياتها السلبية، بدأت تطال أسس الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدول وهناء شعوبها، وتنذر بانهيار عام للاقتصاد العالمي، وربما باندلاع حروب عالميّة. وهي من بين أبرز أسباب تفاقم الفقر والبطالة والعوز والجوع والمرض والجريمة في العديد من دول العالم، بحيث تشير إحصائيات الأمم المتحدة أنّ نحو مليار شخص حول العالم لا يزالون يعانون من الفقر.

إنّ النظام المالي العالمي بحاجة لتطوير وإصلاح، كي يصبح أكثر شفافيّة وإنسانيّة، وأكثر ارتباطاً بالقيم وموجبات العدالة والمشاركة الكاملة والمتكافئة، وأقلّ اعتماداً على المضاربة والسعي الحثيث لرفع رأس المال، بعيداً عن أيّة مبادئ ديموقراطية حقّة، أو ضوابط خلقيّة واضحة وشفّافة. كما أنه يحتاج إلى توضيح العلاقة، بين السياسة بما تعنيه من سعي لخدمة الخير العام، وبين الاقتصاد الذي يجب أن يكون في خدمة السياسة وليس العكس، وإلى توسيع مشاركة الدول في عمليّة اتخاذ القرار في النظام المالي العالمي، وتوفير محيط آمن لإعادة نموّ الاقتصاد في العالم، وتلافي أزمات مماثلة في المستقبل. ويجب ألّا يغيب عن بالنا أنّ العدالة الاجتماعية مناخ ينبغي أن يسود المنظمات الدوليّة وأبرزها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تحتاج إلى إعادة نظر جذريّة في آليّات عملها ولاسيما ما يتعلق منها بنظام أخذ القرار من أجل التنمية المستدامة الحقيقية.

في الموقف من القضايا الكبرى التي تقلق الإنسانيّة

إنّ تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يكمن في التصدي للقضايا الكبرى التي تقلق الإنسانية، ولاسيما الحد من الفقر، وحماية البيئة، والتغيّر المناخي، وتحقيق الأمن الغذائي، ونشر التعليم، وتعزيز الخدمات الصحيّة، وضمان حقوق الشعوب في التقدم

والتنمية، واستعمال التكنولوجيا الحديثة، إضافةً إلى تعزيز حقوق الإنسان في مختلف مستوياتها، وكذلك إيجاد الحلول للمشاكل السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة المتزايدة التي تواجهها المجموعة الدوليّة، والتي تقف في وجه استقرارها ونموّها، بما في ذلك مشاكل انتشار الأسلحة النوويّة، والإرهاب، والجريمة المنظّمة، والتخلّف، والمخدرات.

ولقد بات بديهياً أنّ الحلول الواقعيّة والجذريّة لهذه التحديات، لا بدّ أن يأتي ثمرة تعاون وتوافق وتطابق مواقف الأسرة الدولية في ما بينها حيال هذه القضايا الكبرى، بالارتكاز على مقاربات حلول مشتركة وشاملة، واعتماد آليات التحرّك والتضامن التي توفّرها مؤسسات العمل الإقليمي والدولي المشترك، وعلى رأسها الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصّصة، بعيداً عن المقاربات الفرديّة أو عن مسبّبات الحرب الباردة وتوتراتها، ومن منطلق أن ما يجمع الدول في أحجامها البشريّة أو الجغرافيّة، وفي هويّاتها القوميّة أو الثقافيّة، وفي نظمها السياسيّة أو الاقتصاديّة، هو وجوب التزام أحكام القانون الدولي وروح العدالة، وتوحيد مختلف الأمم على قاعدة الإيمان بمبادئ ومثل سامية، والسعي المشترك لتحقيق السلام والعدالة والكرامة الإنسانيّة.